

Distr.: General
E/ECA/COE/27/5
Date: 18 March 2008

Arabic
Original: English



الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية/
الدورة الحادية والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع السابع والعشرون للجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

أديس أبابا، إثيوبيا

26-29 آذار/ مارس 2008

التقرير السنوي لعام 2008



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
خمسون عاماً من تسخير الموارد لخدمة القارة

للحصول على هذا المنشور وغيره من المنشورات، يرجى زيارة موقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

أو الاتصال:

بدائرة إدارة المنشورات والمؤتمرات

Publications and Conference Management Section

Economic Commission for Africa

P.O.Box 3001

Addis Ababa

ETHIOPIA

الهاتف: 251115514945 أو 5443556

الفاكس: 251115513155 أو 5510105

البريد الإلكتروني: uncc-aa@uneca.org أو ecainfo@uneca.org

المحتويات

1..... مقدمة بقلم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

الفصل الأول - توطيد عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل

3..... تعزيز الأثر.....

4..... الف - الهيئات التي تعنى بمسائل التنمية الشاملة

4..... باء - الهيئات الفنية والقطاعية التابعة للجنة

1-1 السياسات الجديدة والمبادرات البرنامجية الرئيسية..... 5

6..... تعزيز المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

8..... المبادرات الأخيرة لتعزيز الإحصاءات باللجنة الاقتصادية لأفريقيا

10..... تغير المناخ والتنمية في أفريقيا

12..... المؤتمر الاقتصادي الأفريقي الثاني

13..... تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

14..... مضاعفة الأثر عن طريق الشراكات

15..... التعاون مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي

16..... التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية

71..... التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى

19..... التعاون مع الشركاء الثنائيين

20..... التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى

1-2 مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجهود المستمرة لتعزيز الركيزة

20..... الإنمائية للأمم المتحدة

الفصل الثاني - النتائج المحرزة في مجالات مختارة من عمل اللجنة..... 23

2-1 الأداء العام لبرامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين

23..... 2006 - 2007

2-2 النتائج المحرزة في مجالات مختارة من عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا..... 26

27..... تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا ومواجهة التحديات العالمية الناشئة

28..... رصد وتتبع التقدم الذي تحرزه أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تعزيز الدعوة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: دور مؤتمر اللجنة الاقتصادية

30..... أفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

30..... الجنسانية والمرأة في التنمية

31..... تعزيز الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

- 32.....المعونة من أجل التجارة.
- 34.....تمويل التنمية.
- 35.....تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.
- 36.....دعم الحوكمة الرشيدة.
- 38.....تعزيز التكامل الإقليمي لدعم رؤية الاتحاد الأفريقي وأولوياته.

2-3 الإنجازات الرئيسية للمكاتب دون الإقليمية في سياق خطة عمل الأمين

- 40.....العام
- 40.....المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا.
- 41.....المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا.
- 42.....المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا.
- 43.....المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا.
- 43.....المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي.

الفصل الثالث - تعزيز المبادرات الهادفة إلى دعم برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

- 47.....تقييم عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتحسين لأداء البرامج.
- 47.....تعزيز العمليات التنظيمية لتحسين الاستجابة لمتطلبات البرامج.
- 48.....مبادرة إدارة المعارف.
- 49.....تطوير تكنولوجيا المعلومات لزيادة الفعالية التنظيمية والمساءلة.
- 49.....إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية.
- 50.....تعيين الموظفين وتنسيبهم خلال فترة زمنية مناسبة.

□ مقدمة بقلم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

يغطي هذا التقرير الفترة من نيسان/أبريل 2007 إلى آذار/مارس 2008 . ويقدم استعراضاً شاملاً للأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذاً لولايتها المتمثلة في دعم التنمية

ي



الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. ويسلط التقرير الضوء على ما حققته اللجنة من إنجازات رئيسية في هذه الفترة تنفيذاً لبرنامج عملها والتوجه الاستراتيجي الجديد على النمو الذي اعتمدته دورة اللجنة في عام 2007.

استطاعت اللجنة في الفترة التي يغطيها التقرير توطيد الاتجاهات الاستراتيجية الجديدة الناجمة عن عملية تصحيح المسار في عام 2006 وانتقلت بنجاح إلى هيكل برنامجي جديد يتكون من عشرة برامج فرعية؛ وعززت مكاتبها دون الإقليمية من أجل زيادة وجودها على الصعيد دون الإقليمي، وأعدت تشكيل أليتها الحكومية الدولية لجعلها تواكب التحديات المؤسسية والأولويات الجديدة في القارة. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً تكثيف تعاونها مع الشركاء الاستراتيجيين ولاسيما مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية الثماني المعتمدة لدى الاتحاد الأفريقي لتسخير الموارد الإقليمية لتنمية أفريقيا بشكل أفضل.

ويبرز الفصل الأول من التقرير الإنجازات الرئيسية لعملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك الجهود المبذولة أثناء السنة لتعزيز ودعم التقدم المحرز في عام 2006، وبخاصة التدابير المتخذة لتعزيز المكاتب دون الإقليمية الخمسة. ويستعرض الفصل أيضاً بعض المبادرات المتعلقة بالسياسات والمبادرات البرنامجية الرئيسية الجديدة التي نتجت عن تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية، وتشمل هذه المبادرات تنمية الإحصاءات وتعزيز القدرات الإحصائية؛ والتصدي للتحدي المتمثل في تغير المناخ في أفريقيا؛ والتصدي من خلال تنظيم المؤتمر الاقتصادي الأفريقي للتحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجهها أفريقيا. ويحظى دعم هذه الجهود بالتزامنا الذي لا يتزعزع لتعزيز شراكتنا مع المنظمات الأخرى، ولاسيما مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والشركاء الثنائيين ومنظمات المجتمع المدني للنهوض ببرنامج أفريقيا الإنمائي.

ويقدم الفصل الثاني من التقرير سرداً للإنجازات الرئيسية التي حققتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المجالات المختارة الرئيسية، مركزاً على ركني عملها وهما تعزيز التكامل الإقليمي لدعم رؤية الاتحاد الأفريقي وأولوياته؛ بما في ذلك برنامجه للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)؛



التقرير السنوي لعام 2008



وتلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا والتصدي للتحديات العالمية الناشئة التي تواجهها. وفي هذا الصدد، مازالت مساعدة اللجنة الاقتصادية لدولها الأعضاء لتعزيز الاتجاهات الواعدة وتذليل العقبات التي تحول دون التعجيل بخطى النمو والتنمية المستدامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتكامل الإقليمي تحدد أنشطة اللجنة في مجالات التحليل والدعوة وإسداء المشورة في عام 2007. ويتضمن الفصل أيضاً الإنجازات الرئيسية لمكاتبنا دون الإقليمية الخمسة في سياق تنفيذ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون: " تعزيز المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا".

ويسلط الفصل الثالث من التقرير الضوء على بعض التدابير التي اتخذت لتعزيز إدارة اللجنة الاقتصادية وأساليب عملها في سبيل تحسين الفعالية والكفاءة في تنفيذ البرامج. وكان الهدف الرئيسي لهذه التدابير جعل المنظمة أكثر فعالية واستجابة وكفاءة ومصدقية وجدوى لمساعدة أفريقيا في مواجهة التحديات الراهنة والناشئة، ولاسيما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد).

ويلقي التقرير الضوء كذلك على العديد من المجالات التي ساعدت فيها اللجنة الاقتصادية الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق مستقبل أفضل وتحسين الفرص الحياتية لشعوبها. ويرد سرد مفصل بالأنشطة المنفذة وكذلك قائمة بالنواتج ذات الصلة في موقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الشبكة www.uneca.org.

ونحن إذ نتطلع إلى المستقبل، يبشر عام 2008 بأن يكون عاما حافلا بالأحداث ومفعما بالإنارة بالقدر نفسه للجنة وهي تحتفل بالذكرى الخمسين لعملها في خدمة أفريقيا. وستواصل احتفالاتنا بهذا العيد التاريخي طوال العام بتنظيم سلسلة من الأحداث والأنشطة. وبصفة خاصة سنغتنم مناسبة انعقاد مؤتمرنا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لعام 2008، الذي سيكون أول مؤتمر ينظم على نحو مشترك مع الاتحاد الأفريقي للاحتفال بعيدنا الذهبي. وأتطلع إلى مساهمة نشطة من جميع الدول الأعضاء في الأنشطة التي سيجري ترتيبها أثناء العام. فاللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي لجنتم فتمعلوا لفتحقلمعنا.

ويحدوني أمل في أن يساهم التقرير وما يتضمنه من معلومات في مساعدة القراء على الاطلاع بشكل أفضل على ما تبذله اللجنة الاقتصادية من جهود لمصاحبة الدول الأعضاء في رحلتها الإنمائية، وتمكينهم من تقييم مدى فائدة وجدوى وفعالية ما تقوم به اللجنة من عمل وما يترتب على ذلك من أثر. وإني على ثقة أيضاً بأن الدول الأعضاء سوف تستمر في دعمنا فيما نبذله من جهود لدعمها هي نفسها.

Abdoul J

عبد الله جانية

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة

والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا



توطيد عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الأثر

تواصلت في عام 2007 الجهود التي ت في عام 2006 لتصحيح مسار اللجنة اقتصادية لأفريقيا. واكتمل تنفيذ العديد من بادرآت والاتجاهات الاستراتيجية الناجمة عن عملية تصحيح المسار وتركز الجهود حالياً على توطيد الإنجازات. وقد شملت عملية تصحيح المسار نطاقاً واسعاً وأدت إلى إحداث تغييرات مهمة في كل جانب من جوانب عمل المنظمة. فقد شملت وضع البرامج وتحديد الأولويات؛ وإعادة الهيكلة المؤسسية والتنظيمية؛ وإدخال تحسينات إدارية وتنظيمية. وتميزت العملية أيضاً بإجراء مشاورات مستمرة ومكثفة مع مختلف أصحاب المصلحة بمن فيهم صانعو السياسة الأفريقيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين لأفريقيا. وكانت العملية تسترشد بالحاجة إلى جعل اللجنة الاقتصادية أكثر نفعاً واستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء فيها. ومحور هذه العملية هو الاعتراف الصريح بالدور الحيوي الذي يمكن للشراكات الفعالة مع المنظمات الأخرى أن تقوم به لدعم تصور وأولويات الاتحاد الأفريقي بما في ذلك برنامجه للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد).

البرنامجي للجنة. وفي الوقت ذاته، تم اتخاذ تدابير لتعزيز المكاتب دون الإقليمية بتزويدها بموارد بشرية ومالية إضافية لتمكينها من القيام بدورها في دعم الأولويات الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي بقدر أكبر من الفعالية. واستدعت التغييرات المؤسسية أيضاً استعراضاً جرى في عام 2007 للأجهزة الحكومية الدولية للجنة لجعلها تتسق مع التوجه البرنامجي الجديد. وجاء الدافع للاستعراض من مصدرين رئيسيين. أولهما الحاجة للاستجابة للتغيرات التي حدثت في الهيكل البرنامجي في عام 2006. نظراً لأن استعراض الهيكل الحكومي الدولي يلي عادة استعراض البرامج، أما الدافع الثاني فتمثل في طلبات الدول الأعضاء مثلما تم الاعراب عنها في قرارات ومقررات اللجنة والاتحاد الأفريقي لكفالة تحقيق المزيد من التنسيق والانسجام بين الهيئات الحكومية الدولية التابعة للجنة الاقتصادية وتلك التابعة للاتحاد الأفريقي من أجل تفادي الازدواجية وتحقيق المزيد من التكامل.

وقد أدى استعراض الأجهزة الحكومية الدولية إلى إلغاء الهيئات المتداخلة، وإنشاء هيئات جديدة وتحقيق المزيد من الاتساق بين الهيئات الحكومية الدولية التابعة للجنة الاقتصادية وتلك التابعة للاتحاد الأفريقي.

ومنذ عام 2006، بدأت الجهود بمواءمة وتكييف برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهياكلها المؤسسية والتنظيمية لتستجيب للطلبات الجديدة. وكنيجة لذلك، تم تكييف الهيكل التنظيمي الجديد ليوائم التوجه





لشرق أفريقيا عقد اجتماعاتها للجنة الخبراء الحكومية الدولية في آذار / مارس 2008 كمقدمة للمؤتمرات الوزارية دون الإقليمية التي سوف تبدأ في عام 2009.

وبالتالي، أصبحت الأجهزة الحكومية الدولية للجنة الاقتصادية لأفريقيا تضم الآن هيئات تركز على مسائل التنمية الشاملة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي والعديد من الهيئات الفرعية على مستوى الخبراء والهيئات المعتمدة تنقسم إلى مجموعتين كبيرتين ويرد فيما يلي وصف لها:

ألف - الهيئات التي تعنى بمسائل التنمية الشاملة

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الخبراء التابعة له، وسوف يستمر المؤتمر في الاضطلاع بدور الجهاز التشريعي الرئيسي للجنة، وسيتم عقده بالاشتراك مع مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ابتداء من عام 2008؛

المؤتمر الوزاري دون الإقليمي السنوي. وهذا ابتكار سوف يحل محل لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية. وقد بدأت المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2007 بذل جهود لرفع مستوى اجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية إلى مؤتمرات وزارية دون إقليمية. لكن هذه الهيئة لم تنشأ بعد بسبب عدد من التحديات التي ينبغي التغلب عليها، منها العراقيل المتصلة بهياكل الإدارة الرشيدة في بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية الشريكة والتداخل في الحيز الجغرافي للجماعات الاقتصادية الإقليمية والمكاتب دون الإقليمية، والصعوبات التي تكتنف توقيت التنظيم المشترك للمؤتمرات. واستطاعت ثلاثة مكاتب دون إقليمية هي المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، والمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا والمكتب دون الإقليمي

باء - الهيئات الفنية والقطاعية التابعة للجنة

1' اللجنة المعنية بالمرأة والتنمية؛

2' اللجنة المعنية بالمعلومات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا؛

3' اللجنة المعنية بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛

4' اللجنة المعنية بالتنمية البشرية والاجتماعية؛

5' اللجنة المعنية بالتجارة والتعاون والتكامل الإقليميين؛

6' اللجنة المعنية بالحكم والمشاركة الشعبية؛

7' اللجنة المعنية بالإحصاءات.

4 ومنذ انتهاء الدورة الأخيرة للجنة في نيسان/ أبريل 2007، اجتمعت بعض الهيئات الفرعية المعدل تنظيمها لاستعراض واعتماد ولاياتها الجديدة. وتدرج في هذا الإطار الدورة الخامسة للجنة المعلومات الإنمائية، التي تحولت إلى اللجنة المعنية بالمعلومات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا؛ والدورة الخامسة للجنة الأفريقية للتنمية المستدامة، واللجنة المعنية بالأمن الغذائي

توطيد عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الأثر

يشاركون بنشاط حالياً في عملية اتخاذ القرارات باللجنة.

واستحدثت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً عدداً من الأدوات والمبادئ التوجيهية لإدارة البرامج الداخلية في العديد من المجالات. وتوفر هذه المبادئ التوجيهية التوجيه بشأن القواعد والإجراءات التي يقوم مديرو البرامج من خلالها بوضع توجيهاتهم الاستراتيجية، وبرمجة أنشطتهم، ورصد واعتماد الموارد وضمان تنفيذ العمل في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكاليف تستوفي أعلى معايير الجودة. وتشمل المبادئ التوجيهية جميع المجالات الأساسية لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مثل تخطيط البرامج، والميزنة؛ وتنفيذ البرامج والميزانية؛ والرصد والتقييم؛ والخدمات الاستشارية الإقليمية؛ وتفويض السلطات المالية والمتعلقة بالميزانية؛ وإدارة الموارد البشرية؛ ومعايير الخدمة؛ والسياسة المتعلقة بالشراء والمنشورات.

1-1 السياسات الجديدة والمبادرات البرنامجية الرئيسية

أفضت عملية تصحيح المسار أيضاً إلى اتباع بعض السياسات والمبادرات البرنامجية الجديدة وهي: تعزيز المكاتب دون الإقليمية

والتنمية المستدامة؛ والاجتماع الرابع للجنة المعنية بالتنمية البشرية والمجتمع المدني؛ والدورة الخامسة للجنة المعنية بالتجارة والتعاون والتكامل الإقليميين؛ والدورة الأولى للجنة الإحصائية الأفريقية .

وتتضمن الجوانب الهامة الأخرى لعملية تصحيح المسار اتخاذ تدابير لتعزيز تخطيط البرامج، والميزنة والرقابة المالية، والرصد والتقييم، وإدارة الموارد البشرية، وتحسين إدارة المرافق المادية، وخدمات المشتريات والخدمات العامة. وأولى اهتمام خاص كذلك لوضع استراتيجية أكثر فعالية للاتصالات الداخلية والخارجية. واستكمل الهيكل الإداري المعدل بمننديات وعمليات أخرى لكفالة المزيد من الاتساق في تقديم الخدمات وإيلاء الاهتمام اللازم للمسائل الحاسمة. وفي هذا الصدد، تم إنشاء أو تفعيل ست لجان لدعم الإدارة باعتبارها هيئات فرعية تابعة لفريق الإدارة العليا وعهد إليها بولاية إسداء المشورة إلى الأمين التنفيذي والإدارة العليا، بشأن السياسات والبرامج وقضايا تعبئة الموارد وتخصيصها؛ وكفالة الامتثال لسياسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومبادئها التوجيهية وأولوياتها ومعاييرها لضمان الجودة (من قبيل الجدوى والفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة) فضلاً عن أنظمة اللجنة وقواعدها وقراراتها، وكذلك ضمان التنسيق بين الأنشطة. وبفضل هذه التدابير أصبح جميع كبار المديرين





وتتعاون المكاتب دون الإقليمية بالفعل تعاوناً وثيقاً مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية من أجل تحديد وتعزيز البرامج والأولويات المحددة الخاصة بالمناطق دون الإقليمية. وبفضل هذا تمكن كل مكتب دون إقليمي من التركيز على القطاعات ذات الأولوية في منطقته. ولتوطيد هذه الطريقة في الإنجاز، وقعت المكاتب دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية اتفاقات شراكة بشأن برامج متعددة السنوات ترد مناقشتها في الفصل التالي. وأدت هذه المشاركة الواسعة بين المكاتب دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى تحقيق زيادة كبيرة في حجم الموارد المتاحة للمكاتب دون الإقليمية لدعم عملها. وقد نتجت هذه الموارد في معظمها عن الزيادة في الاعتمادات المرصودة في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة، وتعتبر هذه الزيادة التي وافقت عليها الجمعية العامة في عام 2006 زيادة استثنائية في ضوء عدم نمو ميزانية الأمم المتحدة. ولكنه تأكيد مهم لثقة الدول الأعضاء في جدوى عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، ارتفع حجم الموارد المالية المعتمدة للمكاتب دون الإقليمية الخمسة من 700 290 19 دولار في فترة السنتين 2004/2005 إلى 900 626 23 دولار في فترة السنتين 2006/2007 وهو مستوى يرحب مواصلته في عام 2008 أو ربما زيادته بصورة طفيفة إذا استمرت الاتجاهات الحالية (أنظر الشكلين 1 و2).

للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ومعالجة قضايا السياسة العامة الناشئة ذات الأولوية في خطة تنمية أفريقيا؛ والاستفادة من قدرة اللجنة على عقد الاجتماعات والمؤتمرات لتعزيز الحوار بشأن السياسات وبناء توافق الآراء بشأن القضايا الإنمائية ذات الصلة، وإقامة الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية لدعم الأولويات الإنمائية الإقليمية. وترد فيما يلي مناقشة لبعض المبادرات الرئيسية.

تعزيز المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

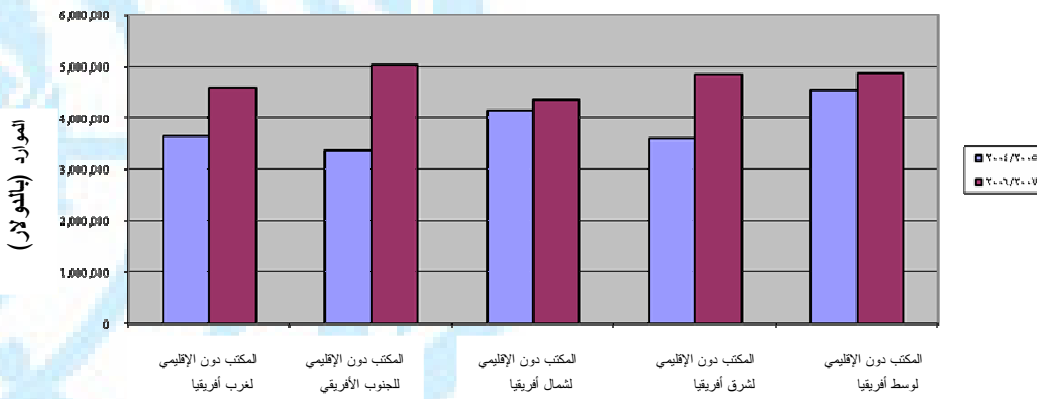
ما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تولي اهتماماً خاصاً، منذ تصحيح مسارها في عام 2006، لتنفيذ خطة عمل المكاتب دون الإقليمية الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون: " تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية" التي أيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2005. ومن المتوقع أن تفضي عملية تقوية المكاتب دون الإقليمية إلى تعزيز حضورها بدرجة ملحوظة على الصعيد دون الإقليمي من خلال تمكينها من القيام بدور أكبر في تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية. كما ستكفل تولي المكاتب دون الإقليمية الدور القيادي فعلياً في تشكيل برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد دون الإقليمي، وتعزيز ودعم البرامج والأولويات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية، والعمل باعتبارها مراكز دون إقليمية لإدارة المعارف والربط الشبكي.



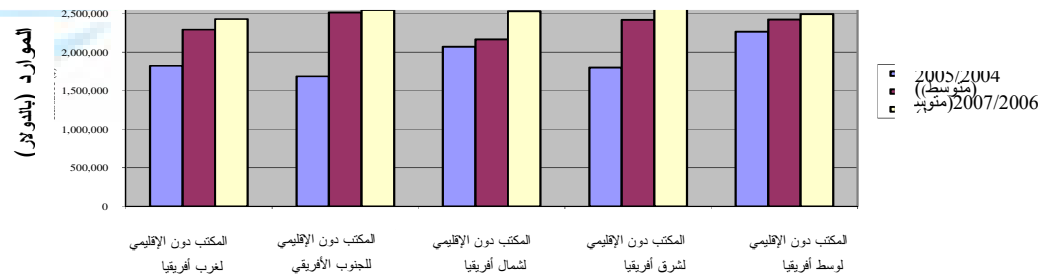
توطيد عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الأثر



الشكل 1 - اعتمادات الموارد للمكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا حسب فترة السنتين



الشكل 2 - متوسط موارد المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في السنة



التقرير السنوي لعام 2008



المبادرات الأخيرة لتعزيز الإحصاءات باللجنة الاقتصادية لأفريقيا

هناك أساس منطقي قوي لزيادة الاهتمام بالتنمية الإحصائية في أفريقيا إذ إن معظم البلدان الأفريقية تفتقر إلى القدرة على توفير بيانات موثوقة وشاملة يمكن استخدامها لأغراض التخطيط وصناعة القرار استناداً إلى الأدلة. وللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولاية قوية بوجه خاص للعمل في مجال الإحصاء. فقد كان أحد النواتج الرئيسية للدورة التاسعة والثلاثين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين الذي انعقد في واغادوغو، بوركينا فاسو، القرار القاضي بتكليف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنشيط برنامجها الإحصائي. وقد ساهم عدد من القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية منذ ذلك الحين في تعزيز حاجة اللجنة إلى زيادة مساعدتها للبلدان الأفريقية للنهوض بقدراتها الإحصائية حتى تستطيع إنتاج إحصاءات جيدة تستوفي المعايير الدولية. وتركز مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا الإطار على رصد التقدم المحرز في مجال بناء القدرات الإحصائية؛ وتعزيز التنسيق ومواءمة أنشطة التنمية الإحصائية؛ ودعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات؛

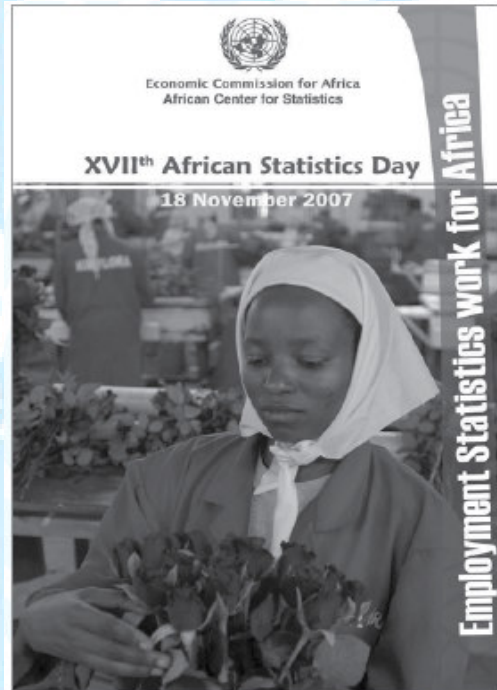
وفي إطار تصميم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز المكاتب دون الإقليمية، شرعت اللجنة في تنفيذ برنامج إقليمي متكامل لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بلغت ميزانيته 400 400 دولار. ووضع البرنامج، الذي لم يكتمل تنفيذه بعد، لرفع مستوى القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكاتب دون الإقليمية بغية تعزيز صلاتها بأصحاب المصلحة، ولاسيما الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. ويهدف البرنامج إلى توفير الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمكاتب دون الإقليمية وبناء قدراتها لاستخدام الحيز الإلكتروني من أجل تعزيز إسهامها في مجالي تقاسم المعارف وبناء توافق الآراء. كما يهدف البرنامج إلى تعزيز التنسيق مع الشركاء وتصميم الأدوات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل مواقع العمل التعاونية والشبكات الاجتماعية وجماعات الممارسين. وشملت الأنشطة الرئيسية التي تم تنفيذها في إطار هذا المشروع: شراء المعدات والبرمجيات الملائمة؛ وتعيين منسق للمشروع وموظفين وطنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات للمكاتب دون الإقليمية؛ وتوفير التدريب للشبكات الوطنية للمكاتب دون الإقليمية ومراكز التنسيق التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن إدارة المحتوى وأدوات النشر المكتبي والهيكل الأساسية.



وتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء وبناء القدرات لديها.

توطيد عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الأثر

في مقدمة الداعمين للدول الأعضاء في جهودها الرامية لتعزيز قدراتها الإحصائية ، تبذل جهود لتعزيز المركز بتزويده بموارد إضافية ترد من الميزانية العادية للأمم المتحدة في إطار الجهد الأوسع نطاقاً لتعزيز الركيزة الإنمائية للأمم المتحدة. وسوف يتيح ذلك للمركز تحسين قدرات عنصر الموظفين وتمكينه من زيادة دعمه للدول الأعضاء.



ومنذ إنشاء المركز الأفريقي للإحصاء في عام 2006 باعتباره برنامجاً فرعياً شاملاً تابعاً للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أحرز المركز تقدماً مطرداً في تلبية الاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء في مجال الإحصاء وبناء القدرات الإحصائية. واستمر المركز الأفريقي للإحصاء في توسيع نطاق عمله للوفاء بتطلعات أصحاب المصلحة، ولاسيما مساعدة الدول الأعضاء على جمع بيانات اقتصادية وديمغرافية جيدة، ومؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية، وإحصاءات تتعلق بالجنسين. وفيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يشترك المركز الأفريقي للأحصاء مع البنك الدولي في عقد المجموعة الإحصائية التابعة للفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، الذي يقدم الدعم الفني لفريق الأمين العام التوجيهي للأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا . ويقوم المركز باستكمال قواعد البيانات بشكل منتظم كما يوفر من خلال عقد الاجتماعات والمؤتمرات محفلاً لتنسيق الأنشطة الإحصائية في أفريقيا. وبشكل عام يقوم المركز ببناء مصدر موثوق للبيانات المتعلقة بأفريقيا من خلال هذه الأنشطة. ولضمان أن يظل المركز



التقرير السنوي لعام 2008



تغير المناخ والتنمية في أفريقيا

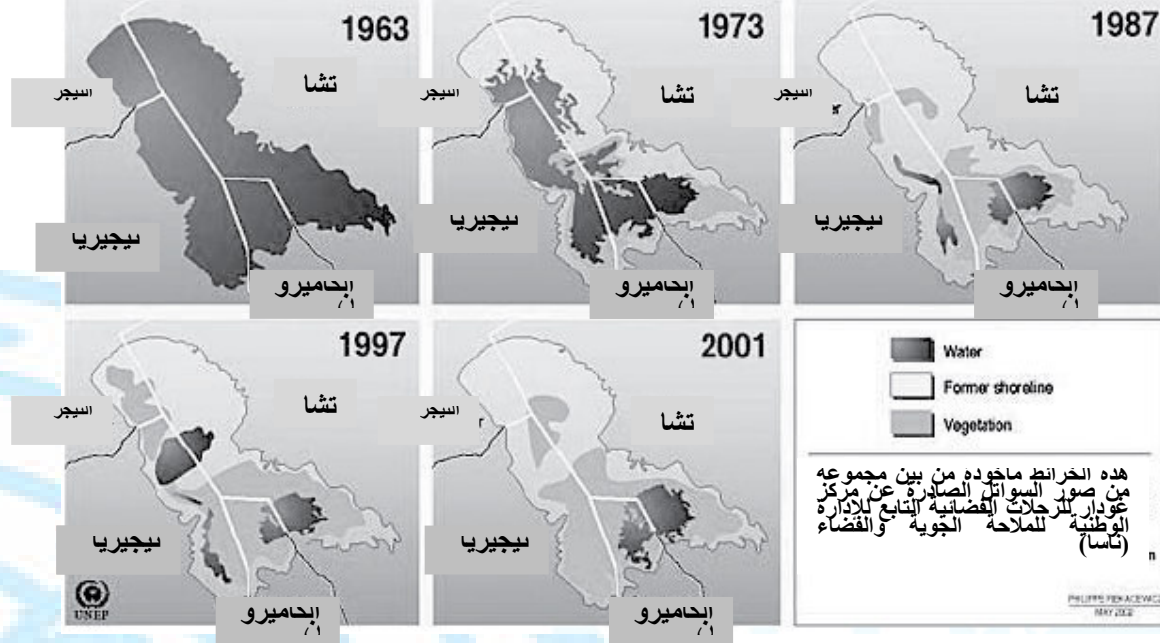
ومن الآثار الحالية والمتوقعة لتغير المناخ على التنمية في أفريقيا التعرض لمزيد من الإجهاد المائي والنزاعات المتصلة بالمياه؛ وانعدام الأمن الغذائي، وانعدام الأمن في مجال الطاقة؛ وتفشي الأمراض المنقولة؛ وتدهور المناطق الساحلية والهياكل الأساسية فيها، وفقدان التنوع البيولوجي. ويزداد الضعف في مواجهة تغير المناخ في أفريقيا بصفة خاصة لدى الفقراء الذين يعيشون في بيئات أكثر عرضة للجفاف، والعواصف، وغيرها من المظاهر الجوية شديدة الخطورة.

وتتطلب مواجهة التحدي المتمثل في تغير المناخ إدراج الاستراتيجيات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته في الأطر الإنمائية الإقليمية والوطنية بأفريقيا وتنفيذها بطريقة فعالة. وقد تم الإقرار بضرورة إدماج الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية في الدورة العادية الثامنة للاتحاد الأفريقي المعقودة في كانون الثاني/يناير 2007، وجرت مناقشتها في مؤتمر اللجنة الاقتصادية لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

برزت مسألة إدارة تغير المناخ كأحد أصعب التحديات المحتملة التي تواجه التنمية المستدامة في أفريقيا. فبالرغم من أن القارة لا تساهم إلا بنسبة 3,8 في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة، فإن بلدانها من أشد المناطق تأثراً بتغير المناخ في العالم بسبب تعدد الضغوط عليها وضعف القدرة على التكيف لديها. ووفقاً لاستعراض ستيرن بشأن اقتصاد تغير المناخ والاستعراض التقييمي الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فإن تغير المناخ ستكون له آثار سلبية للغاية على مئات الملايين من السكان في أفريقيا ما لم تتخذ على وجه السرعة تدابير التكيف اللازمة. وتهدد آثاره السلبية المباشرة وغير المباشرة بتقويض الجهود الإنمائية المستمرة منذ عقود فضلاً عن الاتجاهات المبشرة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها المنطقة على مدى السنوات السبع الماضية بما فيها الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويخلص التقريران أيضاً إلى أن الحلول ميسورة لمعالجة ظاهرة تغير المناخ، بل هي أكثر يسراً من تكلفة التناقص.



توطيد عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الأثر



التسلسل الزمني للتغيرات والعوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة
على بحيرة تشاد

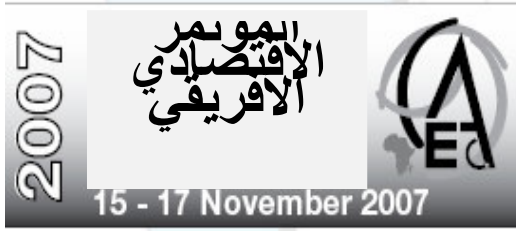
القطاعات ذات الأولوية التي تراعي العوامل المناخية. وتهدف الشراكة أيضاً من خلال القيام بعمل تحليلي قوي وتقديم المشورة الملزمة والخدمات المتعلقة بتنمية القدرات إلى دعم البلدان الأفريقية في المفاوضات الرامية إلى وضع نظام للمناخ لفترة ما بعد كيوتو يكون مفيداً للمنطقة.

لزيادة الدعم للدول الأعضاء في مجال إدارة آثار تغير المناخ قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإنشاء مركز أفريقي

المعقود في نيسان/أبريل 2007، وفي كلا المحفلين طلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي لدعم جهود الدول الأعضاء للاستجابة بفعالية للتحدي المتمثل في تغير المناخ. وشرعت المؤسسات الثلاث في وضع وتنفيذ برنامج رئيسي بشأن "تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا" يهدف إلى تحسين رصد المناخ والبيانات المتصلة بالمناخ، والخدمات الإعلامية، وممارسات إدارة المخاطر، والسياسات مع التركيز على



المؤتمر الاقتصادي الأفريقي الثاني



اتفقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي في عام 2006 على أن يشتركا في تنظيم المؤتمر الاقتصادي الأفريقي السنوي، والهدف من المؤتمر هو توفير منتدى تبرز فيه الأفكار الجديدة ويتم فيه تبادل الأفكار وإثرائها فيما بين الاقتصاديين وراسمي السياسات، وذلك بغرض تحسين فرص الحصول على المعلومات والبحوث المتعلقة بالقضايا الاقتصادية، وبالتالي تحسين نوعية السياسات الاقتصادية في المنطقة. لهذه الغاية، تعاونت المؤسستان على تنظيم المؤتمر الاقتصادي الأفريقي الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 بأديس أبابا بشأن موضوع "الفرص والتحديات الإنمائية التي تواجه أفريقيا في الساحة العالمية". وجمع المؤتمر أكثر من

للسياسات المناخية بالشراكة مع معهد

الطاقة والموارد بالهند وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للمركز المقترح في مساعدة البلدان الأفريقية في مساعيها للتصدي لتحديات تغير المناخ من خلال إجراء البحوث في مجال السياسات وبناء القدرات. وسيوفر المركز للبلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية المعارف والمهارات اللازمة لإدماج الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في سياساتها وإستراتيجياتها وخططها الإنمائية ، وسيعزز قدراتها على المشاركة في النظام الناشئ لتجارة الكربون وآليات تمويل عمليات التكيف والتخفيف، ويقوي قدرتها على المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية المتعلقة بالسياسات في مجال تغير المناخ التي سوف تؤثر في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما وضع نظام عام وطموح ومنصف لتغير المناخ لما بعد كيوتو.



توطيد عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الأثر

لتؤكد من جديد التزامها المشترك بدعم التنمية في أفريقيا كعنصر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية



اعترافاً بالدور الرئيسي للعلوم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية والمساهمة المحتملة التي يمكن أن تقدمها في التحول في أفريقيا، بما في ذلك مساهمتهما في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، اشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع عدة شركاء في تنظيم مؤتمر العلم وأفريقيا في أديس أبابا في الفترة من 3 إلى 7 آذار/ مارس 2008. ونظم المؤتمر كمتابعة لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في كانون الثاني/ يناير 2007 الذي كان موضوعه تسخير العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي لأغراض التنمية. وكان هدف المؤتمر هو زيادة مستوى ونطاق

500 مشارك من الباحثين وواضعي السياسات وممثلي القطاع الخاص والمؤسسات الإقليمية والمنظمات الدولية بالدرجة الأولى للتفكير بشأن التحديات الإنمائية التي تواجه القارة ودراسة خيارات السياسات لمعالجتها، مع التركيز بوجه خاص على الكيفية التي يمكن أن يساعد بها برنامج النمو القارة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعرضت 65 ورقة في المؤتمر تناولت مختلف جوانب التحديات الإنمائية الأفريقية. وساهم المؤتمر بإدخال أفكار جديدة في جدول أعمال الاجتماعات المشتركة للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في عام 2008.

وبالإضافة إلى كون المؤتمر نموذجاً حياً للشراكة والتعاون المكثف بين اللجنة الاقتصادية ومصرف التنمية الأفريقي، فقد وضع الأساس لإنشاء الرابطة الاقتصادية الأفريقية وأمانتها التي سوف تتولى مسؤولية تنظيم المؤتمر السنوي، وسيتم نشر كتاب يتألف من أفضل الأوراق المختارة التي عرضت في المؤتمر. وقد وفر المؤتمر بوجه عام محفلاً لبروز أفكار جديدة بشأن تغلب أفريقيا على التحديات الإنمائية المتعددة ومنتدى لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين - الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمجتمع الأكاديمي والمنظمات الإقليمية والدولية -





وكان واضحاً من المشاركة الكثيفة والنشطة أن الاجتماع سد فراغاً قائماً بإتاحته الفرصة للحوار بين العلماء وراسمي السياسات. واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ملتزمة بتنفيذ النتائج الرئيسية للمؤتمر. وسوف تشرع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا قريباً في بذل جهود بالتنسيق مع الشركاء والدول الأعضاء لتنفيذ توصيات المؤتمر.

مضاعفة الأثر عن طريق الشراكات

تمثل إقامة الشراكات مع المنظمات الأخرى وتعزيزها أحد المبادئ الرئيسية التي تركز عليها عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وهذا يعكس الإقرار بأن التعاون مع الجهات الأخرى الفاعلة لدعم التنمية في أفريقيا يشكل عنصراً رئيسياً لتسخير الموارد اللازمة، وكفالة الاتساق وزيادة الأثر إلى أقصى حد ممكن. ولهذه الغاية، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز تعاونها مع شركائها التقليديين وهي المنظمات الحكومية الدولية الأفريقية الرئيسية- الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الثنائيين، ومؤسسات

مشاركة وتعاون الكيانات العلمية الأفريقية في مشاريع البحث والتطوير الدولية وكذلك في توفير المعلومات المطلوبة لإيجاد دبلوماسية علمية جديدة في أفريقيا. ومن المأمول أن تظهر بفضل هذه العملية دينامية لإدماج أفريقيا بشكل أوثق في العمليات العلمية العالمية وتحسين فرص الحصول على المعارف العلمية التي تدعم التحول العلمي والاجتماعي والصناعي في القارة.

ودرس المؤتمر بصفة خاصة السبل الملائمة لتحقيق الأمور التالية وقدم توصيات بشأنها: كفالة وجود روابط قوية بين الصناعة والعلوم، وإخضاع نظم براءات الاختراع للفحص والتدقيق؛ ورفع معايير الجودة في التعليم العالي في مجال العلم والتكنولوجيا؛ وتنسيق الجهود على الصعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل توسيع فرص الحصول على البيانات من البحوث الممولة من القطاع العام والمساهمة في تطوير البحوث والابتكارات العلمية؛ وكفالة تحقيق مزيد من التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا على الصعيدين الإقليمي والدولي لمواجهة مجموعة من التحديات المتصلة بالنمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الصحية وتحقيق التنمية المستدامة والسلامة والأمن، فضلاً عن تنفيذ مشاريع تعاونية في مجال العلوم.



توطيد عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الأثر

للألفية لتقديمه لمؤتمر قمة أكرأ وهي تعمل لإصدار تقرير عام 2008 لتقديمه إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في شرم الشيخ بمصر.

وتعاونت المؤسسات الثلاث أيضاً بشأن مجموعة كبيرة من القضايا الأخرى استجابة لولايات محددة أعلنها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي ، مثل العمل المشترك لدعم وضع وتنفيذ برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا لمواجهة تحدي تغير المناخ في القارة؛ كما تعاونت في إسداء المشورة عن طريق إدارة الآليات القانونية والمؤسسية لكفالة التعايش الفعال لنظامي الحياة الرسمي والعرفي. وبالإضافة إلى ذلك، اشتركت في تقديم الدعم للبلدان الأفريقية لوضع واعتماد الميثاق الأفريقي بشأن الإحصاء الذي يهدف إلى توفير التوجيهات التي ينبغي الاسترشاد بها لجمع بيانات إحصائية قابلة



البحوث والمؤسسات الأكاديمية، شرعت اللجنة الاقتصادية في بذل جهود لاستقطاب شركاء جدد. ويجري تنفيذ إطار الشراكة في سياق خطة أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي وضعت في عام 2006 التي تحدد أولويات وأنشطة اللجنة الاقتصادية، بما في ذلك النتائج المتوقعة في الفترة 2009/2007 بما يتفق مع توجهها الاستراتيجي الجديد. وأدت بعض النتائج الأولية للجنة إلى تحديد الدوافع لتعزيز الشراكة مع عدد من المنظمات كما يتضح أدناه:

التعاون مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي

اكتسب التعاون مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي من جديد طابعاً مؤسسياً في عام 2006 بتنشيط الأمانة المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وتوقيع مذكرة في عام 2006 تحدد مجالات التعاون الرئيسية بينهما . وواصلت المؤسسات الثلاث تعاونها في عام 2007 لتعزيز شراكتهما في جميع المجالات بإجراء حوار ومشاورات نشطة فضلاً عن تنفيذ برامج وأنشطة مشتركة شملت التعاون في إصدار تقارير رئيسية. واشتركت المؤسسات الثلاث في عام 2007 في إصدار التقرير المعنون : " تقييم التقدم الذي أحرزته أفريقيا في تحقيق الأهداف الإنمائية



دون الإقليمية لكل منها. وفي هذا الصدد، أحرزت جميع المكاتب دون الإقليمية تقدماً مطرداً في عام 2007، في وضع واستكمال برامج عمل متعددة السنوات وإبرام مذكرات تفاهم مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية المعنية تشمل مجموعة كبيرة من القضايا الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، والمسائل الجنسانية، والإدارة الرشيدة، والتجارة، والتكامل الإقليمي، والإحصاء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في صياغة ووضع إطار استراتيجيته الإقليمية للحد من الفقر. وتعترم اللجنة تكثيف دعمها للجماعات الاقتصادية الإقليمية في السنوات القادمة. ومن أجل هذه الغاية اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خطوات لتعيين موظفي اتصال أقدمين ومستشارين إقليميين للجماعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية، ابتداء بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأمانة نيباد، كوسيلة لمساعدتها في بناء قدراتها في بعض المجالات الحيوية. ويتوقع أن يساهم ذلك في تسهيل وتعميق التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة نيباد، وبخاصة في سياق البرامج المتعددة السنوات وتفعيل مذكرات التفاهم الموقعة مع نيباد.

للمقارنة ونشرها واستخدامها على نطاق القارة بغية رصد وتتبع الغايات الإنمائية بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي في التحضير للاجتماعات المشتركة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء المالية والاقتصاد ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المقرر عقدها في أديس أبابا في نيسان/ أبريل 2008. وترد أمثلة عملية أخرى على تعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع المؤسسات الأفريقية الشقيقة في مكان آخر من التقرير.

التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية

وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أثناء الفترة قيد الاستعراض برنامجاً واسعاً للتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية بشأن مجموعة كبيرة من القضايا في سبيل التعجيل بعملية تعزيز التكامل دون الإقليمي والتنمية. ويتمثل العنصر الأساسي في شراكة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مكاتبها دون الإقليمية الخمسة التي تم تعزيزها إلى حد كبير لتعمل كجهات شريكة متميزة للجماعات الاقتصادية الإقليمية وتقديم الدعم التقني لها في معالجة التحديات والأولويات الإنمائية الخاصة بالمنطقة



توطيد عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الأثر



التزام قيادة الأمم المتحدة بتعزيز آلية التشاور
الإقليمي.

وأُخذ عدد من التدابير لتعزيز آلية التشاور
الإقليمي وتوسيعها وأصبحت هذه الآلية الآن
تضم الاتحاد الأفريقي. كما يجري تنفيذ تدابير
إضافية لمتابعة القرارات الأخرى الصادرة عن
الاجتماع الثامن لآلية التشاور الإقليمي، بما في
ذلك الإجراء الداعي لتعزيز 11 مجموعة
والموامة بين أنشطتها والرؤية الاستراتيجية
للإتحاد الأفريقي، وزيادة تنسيق وتكامل أنشطة
الأمم المتحدة على الصعيد دون الإقليمي، بما
في ذلك إنشاء آليات للتشاور على الصعيد دون

التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى

واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
العمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة
لتعزيز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في أفريقيا
في سياق آلية معززة للتشاور الإقليمي لدعم
الاتحاد الأفريقي وبرنامجه نيباد. وعقدت اللجنة
الاقتصادية لأفريقيا لهذا الغرض الاجتماع
الثامن لآلية التشاور الإقليمي في أديس أبابا في
تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 برئاسة نائبه
الأمين العام السيدة آشاروز ميشيرو لتأكيد



أسرة الأمم المتحدة مع نائبة الأمين العام خلال الاجتماع الثامن لآلية التنسيق الإقليمي في أديس أبابا،
نوفمبر 2007



التقرير السنوي لعام 2008



الأخرى المشاركة النشطة في آليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال المكاتب دون الإقليمية. وأتاح ذلك للجنة الاقتصادية تقديم إسهامات هامة لوضع وتنفيذ عمليات التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، تم توقيع مذكرة تفاهم جامعة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بالاشتراك مع اللجان الإقليمية الأخرى) لتحسين التعاون في مجالات العمل المشترك. كما وقعت اللجنة الاقتصادية مذكرات تفاهم مع أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لمعالجة القضايا المتعلقة بتغير المناخ والتصحر وتدهور الأرض عن طريق اتخاذ إجراءات فعالة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً تعاوناً وثيقاً مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن قضايا قطاعية، ولاسيما بشأن الإحصاء، أثناء الفترة قيد الاستعراض. فعلى سبيل المثال، اشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم حلقة عمل بشأن الإحصاءات البيئية في تموز/ يوليه 2007 بأديس أبابا. كما اشتركت اللجنة الاقتصادية مع الشعبة الإحصائية في الأمم

الإقليمي ورصد فعالية أنشطة الأمم المتحدة في مجال تنسيق الدعم المقدم لبرنامج نيباد، وتعزيز القدرات وتعبئة الموارد لتحسين التعاون بين الوكالات، وتعزيز الدور التنسيقي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والأمين التنفيذي كجهة منظمة لاجتماعات آلية التشاور الإقليمي. وسوف يساعد قرار اجتماع أوصلو للفريق العالمي للمديرين الإقليميين لصناديق وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة المؤرخ آذار/ مارس 2008، الداعي لكي تصبح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عضواً نشطاً في الفريق في تعزيز وتعميق التعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وستقوم اللجنة الاقتصادية باستثمار قدراتها المعيارية والتحليلية وتوفير جسراً للتواصل بين آلية التشاور الإقليمي وفريق المديرين الإقليميين، ويعتبر ذلك مهماً لأن فريق المديرين يقوم بدور مهم لضمان الدعم المنسق والفعال لأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ على الصعيد الإقليمي؛ وكفالة مراقبة جودة تصميم البرامج وتنفيذها على الصعيد القطري؛ وضمان مراقبة وتقييم أداء لجان الأمم المتحدة الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وتيسير مواءمة أشكال الدعم على الصعيد الإقليمي والتوفيق بينها؛ وتوفير منبر لاتخاذ إجراءات بشأن قضايا إقليمية محددة.

وشمل توسيع نطاق الشراكات والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة



توطيد عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الأثر

لشركاء اللجنة الثنائيين أساسياً في هذا الصدد، إذ أكمل التمويل المتاح من الميزانية العادية للأمم المتحدة وساعد اللجنة على تنفيذ برنامج العمل بشكل كامل. وحظيت جهود اللجنة لتعبئة موارد إضافية بدعم قوي بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركائها من الصندوق المشترك (الدانمرك والسويد والمملكة المتحدة) في أواخر عام 2007. ووصلت المفاوضات إلى مراحلها النهائية مع حكومة كندا للاستمرار في دعمها لتمويل المركز الأفريقي للسياسات التجارية. ولا تزال هولندا من أقوى الداعمين للجنة الاقتصادية. وتقدم فنلندا وألمانيا دعماً لبرامج اللجنة الاقتصادية في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة الرشيدة على التوالي. وظلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تتلقى دعماً كبيراً أيضاً لتنفيذ برنامج عملها من الهند، وكوريا، وسويسرا، والنرويج، وإيطاليا، واليابان، وفرنسا والاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، حظي تمويل أنشطة اللجنة الاقتصادية في المجالات الجنسانية، والحوكمة، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة، باهتمام متزايد من عدد من الشركاء الجدد. ومن المأمول أن تبدأ الدول الأفريقية أيضاً في تقديم بعض الدعم للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

المتحدة في تنظيم حلقة عمل إقليمية للبلدان الأفريقية في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر 2007 بشأن جمع الإحصاءات الاقتصادية الأساسية.

التعاون مع الشركاء الثنائيين

يعتبر تعزيز الشراكة مع شركاء أفريقيا الإنمائيين ركناً مهماً في الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية للنهوض ببرنامج أفريقيا الإنمائي. وقد استجاب الكثير من الشركاء لجهودنا بدعمهم لنا من خلال توفير المزيد من الموارد المالية لأنهم يشاركوننا الفهم بأن عملنا المشترك لا يمكن إنجازه بدون توفر الموارد الكافية لدعم برنامج العمل الموسع للجنة في الفترة قيد الاستعراض. وفي عام 2007، واصلت اللجنة مضاعفة الجهود لتعبئة موارد إضافية وتوسيع نطاق شراكتها في إطار خطة أعمال شاملة وضعت كما ذكر سابقاً في عام 2006، وتحدد أولويات اللجنة في الفترة 2007-2009. وظل دعم الفريق الرئيسي

ونظمت خمسة منتديات

لشركاء أثناء الفترة قيد الاستعراض لتبادل



التقرير السنوي لعام 2008



في تشرين الثاني/نوفمبر 2007. ومن الأمثلة الأخرى التي تدل على تزايد شراكة اللجنة الاقتصادية مع العناصر والجهات الفاعلة غير الحكومية تعاونها مع المركز الدولي للبحوث والشركاء الآخرين لتنظيم حلقة العمل الافتتاحية للتكيف مع تغير المناخ في أفريقيا في نيسان/أبريل 2007 بأديس أبابا. وتواصل اللجنة الاقتصادية إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، من خلال المبادرات الرئيسية للجنة الاقتصادية وخاصة منتدى التنمية الأفريقي.

2-1 مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجهود المستمرة لتعزيز الركيزة الإنمائية للأمم المتحدة

تزايد طلب الدول الأعضاء في السنوات الأخيرة بأن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في تحقيق تميزها الاقتصادية والاجتماعية. وانعكس ذلك في الزيادة الهائلة في الولايات التشريعية التي منحتها لها مجالسها الإدارية في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 دور الأمم المتحدة في تحقيق التنمية. والأمم المتحدة مدعوة للاشتراك بنشاط في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المنفق عليها دولياً، وتزداد تطلعات الدول الأعضاء لمشاركتها في التصدي للتحديات والمخاطر العالمية مثل أوجه التفاوت

المعلومات مع الشركاء وأصحاب المصلحة بشأن تصحيح مسار اللجنة وتوجهها الاستراتيجي الجديد الوارد في خطة أعمالها للفترة 2007 - 2009. واكتمل مشروع وثيقة إستراتيجية للشراكة لتشكيل ومواءمة جهود الشراكة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لتحقيق نتائج أفضل. وتتسم بأهمية مماثلة التدابير التي اتخذت في عام 2007 لتحسين إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية. ويشمل ذلك وضع وتكييف نظام إلكتروني مرن لإدارة التعاون التقني لتعزيز التخطيط الداخلي والإدارة الداخلية والإبلاغ عن إدارة الصناديق الاستثمارية وخدمات التعاون التقني الأخرى. وسوف يكتمل قريباً العمل المتعلق ببوابة المانحين للجنة ومن المقرر بدء تشغيلها في نيسان/أبريل 2008.

التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى

واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز شراكاتها مع الجهات الفاعلة غير الحكومية من قبيل الجامعات الأفريقية، ومؤسسات البحوث ومنظمات المجتمع المدني. وقدمت اللجنة خدمات استشارية للجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك الشبكات المعنية بالقضايا الجنسانية، وكفلت مشاركتها في الأحداث التي تنظمها. وكما سبق ذكره، كان الاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية شريكاً رئيسياً في تنظيم المؤتمر الاقتصادي الأفريقي



توطيد عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الأثر

والقضايا الإنمائية ذات الأولوية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي التي تتطلب تعزيز القدرات. وكانت نتيجة المشاورات تقديم اقتراح لتعزيز الركيزة الإنمائية للأمم المتحدة بالتركيز على (1) تعزيز القدرات التحليلية لدى اللجان الإقليمية؛ و(2) تحسين قدرات الأمم المتحدة في مجال التخطيط الاستراتيجي والتكامل من خلال تعزيز اتساق الدعم المقدم من الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي؛ و(3) تعزيز البعد الإقليمي لعمل اللجان الإقليمية بزيادة وجود الأمم المتحدة على الصعيد دون الإقليمي وإيصال البعد الإقليمي لعملها إلى المستوى القطري؛ و(4) فهم الاتجاهات الجديدة في مجال التعاون الإنمائي؛ و(5) دعم العمليات الحكومية الدولية المعززة؛ و(6) دعم تنمية القدرات.

وانطلاقاً من المنظور السابق ووفقاً للولايات الجديدة الممنوحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا من مجالسها الإدارية، حددت اللجنة الاقتصادية مجالات تستدعي اهتماماً عاجلاً وهي: الاستمرار في تعزيز مكاتبها دون الإقليمية، وبناء القدرات الإحصائية للدول الأعضاء، وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي لتنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي العشري لبناء القدرات، وبرنامج نيباد، وتنفيذ استراتيجية اللجنة الاقتصادية لإدارة المعارف التي تهدف إلى تحويل اللجنة إلى منظمة تستند إلى المعرفة في طليعة الفكر الإنمائي في أفريقيا.

على الصعيد العالمي، وتغير المناخ، وندرة المياه، واستنفاد مصادر الطاقة، التي تترتب عليها جميعاً آثار على البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من الطلب المتزايد من جانب الدول الأعضاء كي تكون الأمم المتحدة العامل المحرك لتحقيق التنمية على الصعيد العالمي وكي تصبح اللجان الإقليمية قاطرات إقليمية تدفع بجهود الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، فإن الموارد المخصصة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة الإنمائية، من حيث حصتها من الميزانية العادية وعدد الوظائف، شهدت انخفاضاً. وقد عانت اللجان الإقليمية بصفة خاصة من انخفاض كبير في الموارد الإنمائية على مدى العقد الماضي وفقدت 220 وظيفة ممولة من الميزانية العادية، أي أكثر من 10 في المائة من قدراتها منذ الفترة 1990/1991 بالمقارنة إلى الانخفاض العام الذي شهدته الأمم المتحدة البالغ 1,2 في المائة. ولمواجهة هذا التحدي، طرح الأمين العام للأمم المتحدة مبادرة جديدة تهدف إلى تعزيز الركيزة الإنمائية للأمم المتحدة، بما في ذلك البعد الإقليمي منها.

وكمساهمة من اللجان الإقليمية في مبادرة الأمين العام، قامت بإجراء مشاورات مكثفة فيما بينها، بتنسيق من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لتحديد الثغرات



مباني مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا،



النتائج المحرزة في مجالات مختارة من عمل اللجنة

1-2 الأداء العام لبرامج اللجنة
الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين
2007 - 2006

وكجزء من الجهود التي تبذلها اللجنة كي تصبح منظمة موجهة بالكامل نحو تحقيق النتائج، عززت اللجنة مهام الرصد والتقييم، وتخطيط السياسات والبرامج، والتنسيق لديها في إطار إدارة قائمة على تحقيق النتائج. وعززت اللجنة أيضاً مهام مراقبة الميزانية والإدارة، والتعاون التقني وإدارة المشاريع لديها وذلك عن طريق إعداد المبادئ التوجيهية التنفيذية والأدوات الإلكترونية اللازمة. وبالإضافة إلى هذا، تبذل اللجنة جهداً لتوفير موارد تتناسب مع كل ذلك لاستخدامها في التقييم المتواصل، الداخلي والخارجي معاً، بغية تتبع التقدم المحرز في تحقيق إنجازاتها المتوقعة.

وقد أتت عملية تصحيح مسار اللجنة التي بدأت في عام 2006، بشمارها بالفعل كما يتجلى في تحقيق معدل تنفيذ بلغ 93 في المائة من نواتج اللجنة لفترة السنتين 2006-2007. وكانت الطاقة الاستيعابية للجنة عالية خلال هذه الفترة حيث تمكنت من استخدام 98,1 في المائة من مواردها المالية في أثناء فترة السنتين 2006-2007. وقد كان أداء المكاتب دون الإقليمية مثيراً للإعجاب

كان الهدف العام لبرنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين 2006-2007 هو مساعدة البلدان الأفريقية ومنظماتها الإنمائية على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج ملائمة للتعجيل بالنمو بما يتماشى مع أهداف وأولويات الشراكة الجدية لتنمية أفريقيا (نيباد) والأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الغايات الواردة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية الرئيسية. وقد تحقق هذا الهدف من خلال تنفيذ أنشطة في ثمانية برامج فرعية مرتبطة ومتكاملة، تعكس بصورة عامة أولويات تنمية المنطقة. وشملت طرائق تنفيذ هذه الأنشطة: البحث، والتعلم من الأقران وتبادل التجارب فيما بين الدول الأعضاء، والدعوة والتوعية، وتحليل السياسات، وتنظيم مناقشات بشأن السياسات لتيسير بناء توافق في الآراء واتخاذ مواقف إقليمية مشتركة بشأن المسائل الرئيسية، وتقديم المساعدة التقنية في شكل إبداء المشورة بشأن السياسات، وتنفيذ برامج تدريب جماعية ومشاريع ميدانية لنشر أفضل الممارسات لاستنساخها على نطاق أوسع في الإقليم.

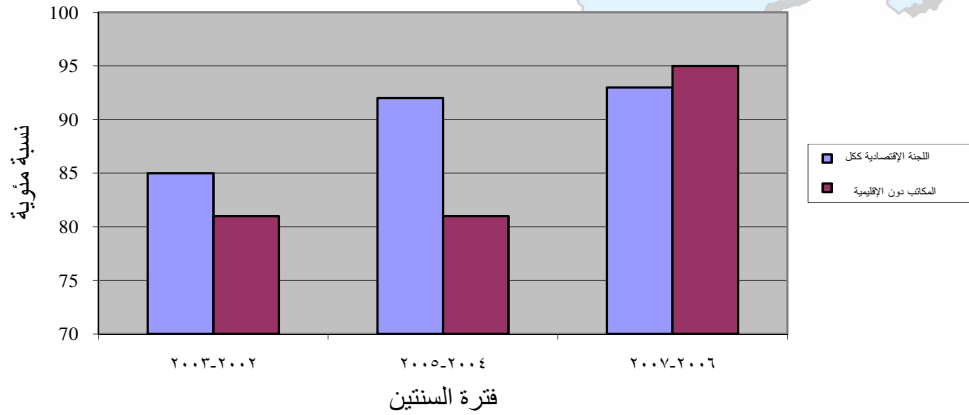




يتمشى مع تقرير الأمين العام المذكور آنفاً في هذا التقرير. وفي واقع الأمر، وتحسن معدل التنفيذ الذي حققته هذه المكاتب تحسن بدرجة جعلته يتجاوز متوسط معدل تنفيذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة قيد الاستعراض بعد أن كان أدنى منه في فترتي السنتين 2003-2002 و 2004-2005 (أنظر الشكل 3).

بصورة خاصة، إذ حققت هذه المكاتب معدل تنفيذ قدره 95 في المائة في فترة السنتين 2006-2007، بالمقارنة مع 81 في المائة في كل من فترتي السنتين 2002-2003 و 2004-2005. ويشكل التحسن الملحوظ في أداء المكاتب دون الإقليمية مؤشراً على المكاسب المبكرة التي تم تحقيقها بفضل الجهود الجارية لتعزيزها، بما

الشكل ٣: اتجاهات أداء اللجنة الاقتصادية حسب فترة السنتين



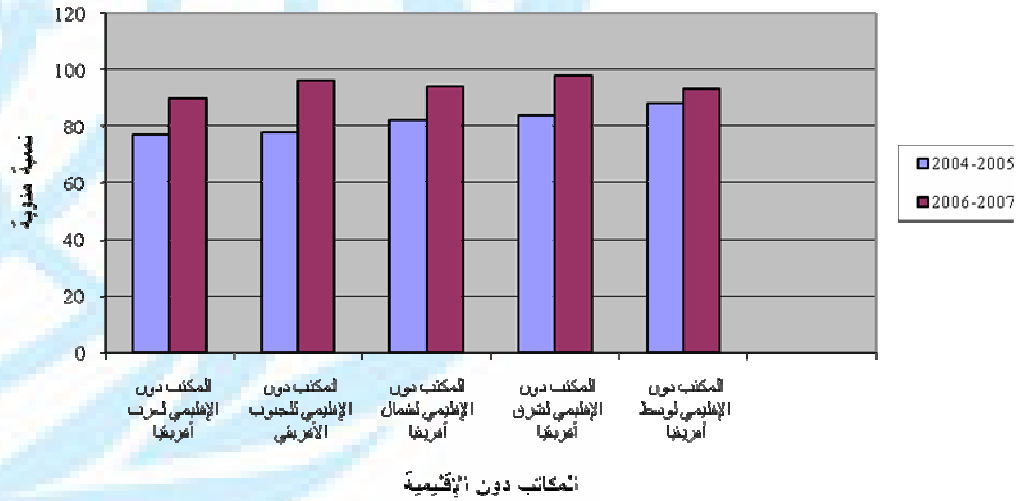
النتائج المحرزة في مجالات مختارة من عمل اللجنة



فترتي السنتين 2002-2003 و 2004-2005، حيث تفاوت معدل تنفيذ النواتج بين هذه المكاتب، لوحظ أن معدل التنفيذ متساوي أكثر في فترة السنتين 2006-2007 (أنظر الشكل 4). ويعكس هذا حقيقة أن جميع هذه المكاتب يجرى تزويدها بموارد بشرية ومالية تتناسب مع التوسع في عبء عملها وانتقال الأنشطة التنفيذية للجنة من شعب المقر إلى المكاتب دون الإقليمية.

ومن المشجع ملاحظة أن تحسن الأداء شمل جميع المكاتب دون الإقليمية الخمسة. وعلى خلاف فترتي السنتين السابقتين، حققت جميع هذه المكاتب معدلات تنفيذ تتجاوز 90 في المائة في الفترة قيد الاستعراض. ومن المشجع أيضاً ملاحظة أنه على النقيض من

الشكل 4: أداء المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا



زيادة معدل تنفيذ نواتجها، فإن هناك من يقول بأنه مازال بالإمكان فعل أكثر من ذلك بكثير للترويج للعمل الجيد الذي تقوم به اللجنة ضمن طائفة أوسع من أصحاب المصلحة، بحيث لا يقتصر ذلك على أوساط الخبراء والمسؤولين،

وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز جهودها لتعميم وترسيخ مبدأ الإدارة القائمة على تحقيق النتائج في تنفيذ برامجها. ورغم التقدم اللافت للنظر الذي أحرزته اللجنة في الأداء العام لبرنامجها كما يتجلى في



الملائمة للتأكد من استجابة الإدارة للتقييمات الخارجية، بما في ذلك وضع خطط عمل لتنفيذ التوصيات. ويتعين أيضاً بذل الجهود لكفالة الرصد المركزي لتنفيذها.

2-2 انجازات ملحوظة

تماشياً مع التوجه الاستراتيجي الجديد للجنة، أنصب عمل الأمانة خلال الفترة قيد الاستعراض على تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ سياسات لتحقيق نمو أسرع من أجل الحد من الفقر في إطار ركيزتي عمل اللجنة، وهما: تعزيز التكامل الإقليمي لدعم رؤية الاتحاد الأفريقي وأولوياته ويشمل ذلك برنامج نيباد؛ وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا ومواجهة التحديات العالمية الناشئة؛ والمواضيع البرنامجية العشرة. وفي الفرع القادم من هذا التقرير نسلط الضوء على ملخص لأهم الإنجازات البرنامجية في مجالات مختارة من عمل اللجنة.

الذين يدركون ما تقوم به اللجنة أو يشاركون فيه. وثمة تحد آخر تواجهه اللجنة يتمثل في تعزيز الإدارة القائمة على تحقيق النتائج في المنظمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يلزم أن تولي اللجنة عناية أكبر إلى الانجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز وتدابير الأداء على صعيد برامجها الفرعية كي تحدد وترصد وتتابع بفعالية مساهمتها في تنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، يكتسي دعم الدول الأعضاء أهمية حاسمة. فاللجنة ستحتاج إلى أن تتلقى من دولها الأعضاء وفي الوقت المطلوب البيانات ذات الصلة ليتسنى لها أن ترصد وتقيم بمصداقية التقدم المحرز في تنفيذ البرامج، وتقدم الدليل على الأثر المترتب عن أعمالها. وستقوم اللجنة من جانبها باستكشاف إمكانية إدماج قواعد بيانات الأداء المختلفة (التعاون التقني الإلكتروني، بوابة المانحين، نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق وغيرها) من أجل زيادة اتساق أدائها وتلافي الازدواج والبيانات المكررة في التقارير التي تقدمها.

وبالإضافة إلى هذا، ستقوم اللجنة بتعزيز مهمة التقييم لديها بصياغة مبادئ توجيهية أكثر تفصيلاً بشأن الجوانب العملية لإجراء التقييمات، وإتباع أساليب العمل



النتائج المحرزة في مجالات مختارة من عمل اللجنة

وليس فقر الدخل وحده. ومن هذا المنطلق، يجب أن تراعي أي استراتيجية ناجحة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الترابط فيما بين الأهداف. وفي هذا السياق، يُكرس برنامج عمل اللجنة منذ تصحيح مسارها في عام 2006، لمعالجة جوانب متشابكة للأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الإقليمي في مجالات مثل التجارة، والمالية، والأغذية والزراعة، والهيكل الأساسية، والحوكمة وبناء السلم، والتكنولوجيا، والمسائل الجنسانية، والإحصاءات.

تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا ومواجهة التحديات العالمية الناشئة

43
يتزايد الاعتراف والتسليم بأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تشمل الحد من الفقر بوصفه أول هدف فيها، يمثل الغاية الأسمى لأي عمل إنمائي في أفريقيا. ويرجع هذا إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية تعالج مسائل التنمية على نحو شامل وكلي، حيث تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الكاملة للفقر





ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يشدد التقرير على الحاجة إلى استراتيجيات إنمائية متملكة وطنياً تتواءم مع الأهداف الإنمائية للألفية، ويدعمها تمويل كاف، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية حيثما يلزم، في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية. فوجود استراتيجيات قوية لتعبئة الموارد المحلية يجب أن يستكمل بالتزامات ذات مصداقية يقطعها الشركاء الإنمائيون بتقديم موارد لدعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية. ويجب توجيه هذه الموارد إلى تعزيز تقاسم فوائد النمو لإيجاد المزيد من الوظائف، والحد من مظاهر عدم المساواة، وتحسين الهياكل الأساسية، والرعاية الصحية، والإنتاجية الزراعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يلزم أن تفي البلدان متقدمة النمو بالتزاماتها برفع مستوى المعونة، وفق ما أعرب عنه بيان مؤتمر قمة غلين إيغلز. ويلزمهم أيضاً إزالة الحواجز أمام الصادرات الأفريقية وتعديل بعض سياساتهم (مثل السياسات الزراعية) التي تضر بمساعي أفريقيا لاستخدام التجارة كمحرك للنمو. كما أن تعزيز النظم الإحصائية الوطنية وبناء القدرات المرتبطة بها جوهران لتوفير المعلومات اللازمة لوضع السياسات وتقييم هذه السياسات ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالمثل، يلزم بذل المزيد من الجهود للتصدي لتحديات تغير المناخ بوصفه عنصراً أساسياً في كل استراتيجية إنمائية وطنية.

رصد وتتبع التقدم الذي تحرزه أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

من المسائل المركزية في عمل اللجنة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية إصدار منشورات رئيسية شتى، توفر أداة لرصد الأداء القطري والإقليمي بشأن تحقيق الأهداف. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أعدت اللجنة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، تقريراً عن التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، سيقدم إلى الاجتماعات المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتنمية الاقتصادية والتخطيط الأفريقيين في نيسان/أبريل 2008. ويشير التقرير إلى أنه تم إحراز تقدم كبير نحو تحقيق هذه الأهداف في أفريقيا في عام 2007 كما تجلّى ذلك في زيادة معدل النمو في السنوات الأخيرة وتحسين الأسس الاقتصادية في الكثير من البلدان الأفريقية. ويلاحظ التقرير كذلك أنه إذا استمر التقدم بهذا المعدل، فسيحقق العديد من بلدان القارة عدداً كبيراً من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول التاريخ المستهدف، إلا أن إحراز هذا التقدم يعتمد بصورة حاسمة على التغلب على عدد من القيود والتحديات الرئيسية، وخاصة في مجالات التمويل، والهياكل الأساسية ومنع انهيار النمو، والحوكمة والمحافظة على السلام والأمن.



النتائج المحرزة في مجالات مختارة من عمل اللجنة



القادمة لكي تتضمن خرائط الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد دون الوطني، إلى جانب بناء القدرات في البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية على استخدام هذه الأداة.

وما برحت اللجنة تعمل في تعاون وثيق مع شركاء آخرين من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لتقديم الدعم للبلدان الأفريقية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أحرزت بلدان أفريقية عديدة، بدعم من اللجنة ومنظمات أخرى، تقدماً في إعداد استراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2007، كان 41 بلداً قد بدأ أو اختتم عملية إعداد استراتيجيات إنمائية وطنية تتواءم مع الأهداف الإنمائية للألفية.

وتم توسع نطاق التعلم من الأقران، وتبادل الخبرات وتعبئة الموارد عن طريق الإصلاحات الجارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة وذلك بتنظيم الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي. ويتيح الاستعراض الوزاري السنوي فرصة للبلدان، النامية ومتقدمة النمو على السواء، كي تقدم بيانات طوعية وتبادل الدروس المستفادة بشأن الجهود التي بذلتها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، في حين يوفر

ومن الأمثلة الأخرى على جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الرصد وتقديم التقارير في عام 2007 عملها بشأن أداة رسم خرائط الأهداف الإنمائية للألفية، وهي أداة مبتكرة صممت وطُرحت في عام 2007، لمساعدة صانعي السياسات والمخططين على الصعيد القطري في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف. وتولد هذه الأداة خرائط خاصة بكل بلد على الصعيد الوطني والمحلي لدعم صنع القرارات. وقد عُرضت أداة رسم الخرائط في سوق للابتكارات نظم في تموز/يوليه 2007، كجزء من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف. وقد زار أكثر من 200 مشارك، بمن فيهم الأمين العام للأمم المتحدة، جناح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأعربوا عن تقديرهم لعمل اللجنة بشأن أداة رسم الخرائط. وبالإضافة إلى هذا، أطلقت اللجنة موقعاً جديداً على شبكة الإنترنت مكرساً لاستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية (<http://www.uneca.org/africanprsp/>)، يوفر محفلاً للتواصل وتشاطر الخبرات فيما بين الممارسين المشتركين في تصميم وتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وفي هذا السياق، قدمت اللجنة في أيلول/سبتمبر 2007 التدريب للدول الأعضاء في مجال تبادل المعارف وإدارتها واستراتيجيات الحد من الفقر. واستجابة لتزايد الطلب من الدول الأعضاء، سيركز عمل اللجنة على تحسين أداة رسم الخرائط في السنوات





الثلاث الماضية، ظلت متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، تشكل موضوعاً محورياً للمناقشة في مؤتمرات وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، عملت اللجنة على نحو وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، في إعداد التقرير المرحلي السنوي عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، الذي قدم إلى مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقد في أكرا في تموز/ يوليو 2007.

الجنسانية والمرأة في التنمية



للأهداف الإنمائية للألفية بعد يتعلق بالمساكنة الجنسانية أيضاً، الأمر الذي يشكل تحدياً يتطلب اتخاذ إجراءات قوية لمعالجة أثر الفقر على المرأة والحفاظ في الوقت ذاته على

منتدى التعاون الإنمائي محفلاً لاستكشاف أفضل الطرق لزيادة التعاون الإنمائي من أجل الوفاء بالالتزامات المقطوعة تجاه البلدان النامية. وتشارك اللجنة بنشاط في هذه العمليات. وعلى سبيل المثال، قدمت المساعدة التقنية لإثيوبيا وغانا في إعداد تقريريهما القطريين عن الأهداف الإنمائية للألفية اللذين قدما للاستعراض الوزاري السنوي في تموز/ يوليو 2007.

تعزيز الدعوة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: دور مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

في عام 2007، كثفت منظومة الأمم المتحدة أيضاً دورها في مجال الدعوة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، ببدء عمل الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، المدعوم من الفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا بغرض تعبئة الموارد ومواصلة الدعم الدولي لتحقيق هذه الأهداف في أفريقيا. وبالإضافة إلى مشاركة اللجنة بنشاط في الفريق العامل، اضطلعت بمبادرات أخرى خاصة بها لتصعيد الدعوة المتعلقة بهذه الأهداف. والأمر الأساسي

في هذا الشأن هو تنظيم المؤتمرات والاجتماعات، بما فيها مؤتمر الوزراء السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وعلى مدى السنوات



النتائج المحرزة في مجالات مختارة من عمل اللجنة



الأهداف. وفي هذا الشأن، أكدت حلقة العمل الحاجة إلى بيانات موثوقة مفصلة حسب الجنس.

تعزيز الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

لا غنى عن البيانات والإحصاءات الموثوقة على الصعيدين الوطني والمحلي لتوفير المعلومات اللازمة لرسم السياسات، وتحديد وقياس مدى فعالية التدخلات الرئيسية، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن أغلبية البلدان الأفريقية ما زالت تواجه تحديات جسيمة بشأن القدرة على جمع وتجهيز واستخدام الإحصاءات الجيدة والمفيدة لدعم أهدافها الإنمائية. وقد بدأت اللجنة عدداً من المبادرات في عام 2007 للتصدي لهذه التحديات وتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على إنتاج وتحليل ونشر البيانات الموثوقة. ومن الخطوات الكبيرة في هذا الاتجاه إنشاء المركز الأفريقي للإحصاءات في عام 2006 في إطار عملية تصحيح مسار اللجنة. وأعقب ذلك في عام 2007 إنشاء اللجنة الإحصائية لأفريقيا باعتبارها الهيئة العليا المسؤولة عن تعزيز الإحصاءات والتنمية الإحصائية في أفريقيا. وعقدت اللجنة الإحصائية لأفريقيا اجتماعها الأول في كانون الثاني/يناير 2008 لتحديد

زخم آليات التوعية بالمسائل الجنسانية على الصعيدين العالمي والإقليمي، وبخاصة منهاجي عمل بيجين وداكار. وفي محاولة لمعالجة البعد الجنساني للفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمساواة بين الجنسين، اضطلعت اللجنة بسلسلة من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز القدرة على تعميم الشواغل الجنسانية في صلب السياسات والبرامج الإنمائية.

ولقد أصبح الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أداة رئيسية لتعقب التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد اعتمدت خمسة بلدان إضافية الدليل في عام 2007. وبهذا يصبح عدد البلدان التي اعتمدته عشرين بلداً. وقدمت اللجنة أيضاً مساعدة تقنية لمؤسسات وطنية عديدة بشأن استخدام الدليل لتعميم المسائل الجنسانية في صلب السياسات القطاعية. ومن الإنجازات الرئيسية الأخرى في العام الماضي عقد حلقة عمل اشترك في تنظيمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة، للاتفاق على إطار مشترك لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، من حيث علاقتها بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا وكفالة تقديم تقارير تتناول الأبعاد الجنسانية في جميع هذه





القدرات الإحصائية في أفريقيا؛ وتطوير قاعدة بيانات إحصائية إقليمية، ستكون بمثابة مصدر موثوق للبيانات الإحصائية الخاصة بالبلدان الأفريقية يمكن للمستخدمين الوصول إليه مباشرة؛ وإعداد الحولية الإحصائية الأفريقية لعام 2007. ويستخدم العاملون في المجال الإنمائي وصانعو السياسات، والمؤسسات البحثية والأكاديمية وعامة الجمهور في المنطقة كلا من الحولية الإحصائية وقاعدة البيانات الإقليمية على نطاق واسع. وبالإضافة إلى مشاركة اللجنة في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، شاركت أيضاً بنشاط في عمل مجموعة الإحصاءات في الفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا الذي أنشأه الأمين العام في أيلول/سبتمبر 2007 للنهوض بالدعوة وتقديم المزيد من المساعدات لأفريقيا في بناء القدرات الإحصائية داخل الإطار الاستراتيجي الإقليمي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا.

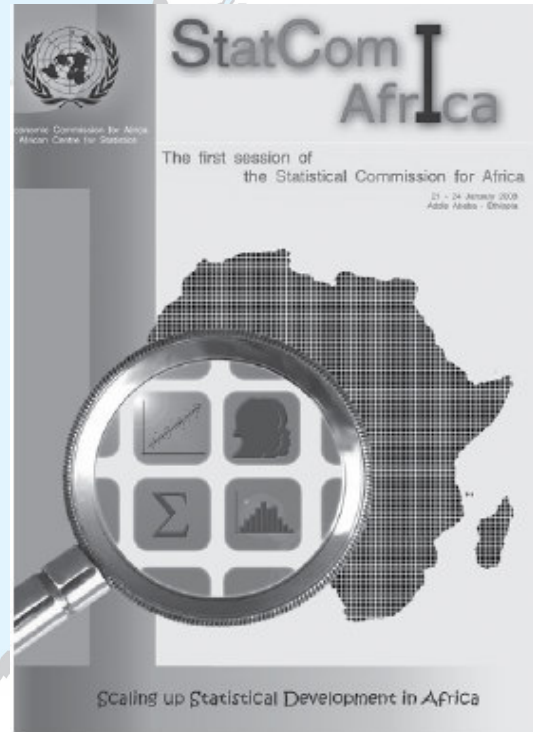
المعونة من أجل التجارة

Mobilizing Aid for Trade

Focus Africa - 1-2 October 2007, Dar Es Salaam

يواجه العديد من البلدان النامية قيوداً من جانب العرض تحد بشدة من قدرتها على الاستفادة من النظام التجاري متعدد الأطراف.

الأولويات في مجال بناء القدرات الإحصائية في أفريقيا وإصدار توصيات لتحسين تقديم وتنسيق المساعدة الإحصائية للدول الأعضاء.



ومن بين الإنجازات الهامة الأخرى في مجال الإحصاءات تأييد مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أفريقيا في نيسان/أبريل 2007 للإطار الاستراتيجي الإقليمي لبناء



النتائج المحرزة في مجالات مختارة من عمل اللجنة



للمعونة من أجل التجارة. وخلص الاجتماع إلى أنه ينبغي أن يركز التنفيذ الفعلي للمعونة من أجل التجارة في أفريقيا على ما يلي: الهياكل الأساسية، تيسير التجارة، والمعايير.

والمعونة من أجل التجارة، بإتاحتها إمكانية الاستفادة بصورة أفضل من الفرص التجارية وتيسير تدفقات التجارة، تذخر بإمكانات كبيرة للإسهام في التعجيل بالنمو. وستعمل هذه المبادرة ذلك إذا عززت قدرات أفريقيا على الاستفادة بالكامل من تحرير التجارة من جانب واحد وعن طريقة التفاوض، وهو مجال يمكن للجانب الأفريقي أن يتحسن فيه كثيراً، وساهمت اللجنة، بمشاركتها في تنظيم اجتماع دار السلام، في توفير محفل لدولها الأعضاء لامعان النظر في المجالات التي سيسفر التدخل فيها عن أفضل النتائج وكيفية ضمان توفير التمويل الكافي لتحقيق الأهداف المنشودة. وتساهم اللجنة أيضاً في كفالة تحقيق الاتساق في الأهداف وفيما بين مختلف القطاعات وإيلاء الأولوية لاستخدام المعونة المقدمة للتجارة لتعزيز الهدف المنشود بتحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا. وقد أدرجت نتائج اجتماع الاستعراض الأفريقي إلى جانب الاجتماعات الإقليمية الأخرى المعقودة في أمريكا اللاتينية وآسيا، في الاستعراض العالمي للمعونة من أجل التجارة لعام 2007 الذي عقد

واعترافاً منه بوجود هذه التحديات، إنشأ المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية برنامج عمل جديداً بشأن مبادرة المعونة من أجل التجارة. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصورة وثيقة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمة التجارة العالمية والأوساط الإنمائية الدولية لمساعدة البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تحديد أطرها الوطنية والإقليمية فيما يختص بهذه المبادرة.

وفي هذا الشأن، اشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تنظيم اجتماع أفريقي لاستعراض المعونة من أجل التجارة في دار السلام، بتنزانيا، يومي 1 و2 تشرين الأول/أكتوبر 2007. وحضر الاجتماع طائفة عريضة من وزراء التجارة الأفريقيين وكبار صانعي السياسات من جميع أنحاء القارة ومن شركائها الإنمائيين مما يشكل دليلاً واضحاً على الأهمية التي تولي لتذليل هذه العقبات وتوسيع الفرص التي تتيحها التجارة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأتاح هذا التجمع فرصة فريدة لإجراء حوار بشأن الطريقة التي يمكن أن تساعد بها مبادرة المعونة من أجل التجارة أفريقيا في استخدام التجارة كمحرك للتنمية. وبصفة خاصة، أتاح التجمع فرصة كي يتبادل صانعو القرارات الرئيسيون آراءهم بشأن التنفيذ العملي





في جنيف في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007،
والذي شاركت فيه اللجنة مشاركة نشطة.

بأن تحسين الحصول على التمويل سيؤدي دوراً
حاسماً في الدفع قدماً بالتنمية في أفريقيا. ولهذا
السبب، ساعدت اللجنة في تطوير أسواق رأس
المال في البلدان الأفريقية عن طريق تعزيز
قدرة الممارسين ووضعي النظم في هذا المجال
وتحسين التواصل والتعاون فيما بين أسواق
الأوراق المالية الأفريقية لتمكين أسواق رأس
المال من حشد ما يكفي من الموارد المالية من
أجل التنمية.

وعلى سبيل المثال، اشتركت اللجنة
الاقتصادية لأفريقيا في تنظيم اجتماع بشأن "
تدفقات رؤوس الأموال وتنمية الاقتصادات
الأفريقية: نحو خطة عمل لتمويل الاستثمارات
في أفريقيا" في زنجبار يومي 24 و 25 نيسان/
أبريل 2007. وقد ساعد الاجتماع على تأسيس
منتدى لتمويل التنمية في أفريقيا ستنظمه سنوياً
اللجنة الاقتصادية ومفوضية الاتحاد الأفريقي
بالتعاون مع منتدى الشراكة الأفريقية، ونيباد،
ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي، ومرفق مناخ الاستثمار،
والمستثمر في أفريقيا، والجماعات الاقتصادية
الإقليمية. وسيشكل المنتدى ساحة لكبار صانعي
السياسات وممثلي أسواق الأوراق المالية
الأفريقية، ووضعي النظم، وكبار موظفي
المصارف المركزية، والقطاع الخاص
وغيرهما. تمكنهم من طرح وتبادل الأفكار
بشأن تمويل التنمية في أفريقيا. وسيكون المنتدى
أيضاً بمثابة أداة للدعوة بغرض تسليط الضوء
على المسائل الهامة وستؤخذ نتائجه في الاعتبار



هناك تحدٍ إنمائي رئيسي تواجهه
أفريقيا اليوم يتمثل في تعبئة الموارد المحلية
والدولية لتعزيز الاستثمارات الإنتاجية، ودعم
النمو والحد من الفقر. وقد أقر زعماء العالم
بهذا الدور الحاسم للتمويل في عملية التنمية
وذلك في توافق آراء موننتيري لعام 2002 بشأن
تمويل التنمية. وتقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



النتائج المحرزة في مجالات مختارة من عمل اللجنة



الغرض أنشأت اللجنة والمصرف أمانة مشتركة في نهاية عام 2007، ويقوم الكيانان حالياً بدعم رواندا، الدول المضيفة في عام 2008. وقامت بعثة مشتركة من اللجنة والمصرف أوفدت إلى رواندا في كانون الثاني/يناير 2008 بمناقشة التخطيط لمؤتمر عام 2008 إلى الأعمال التحضيرية التقنية له.

في مناقشات الاجتماعات رفيعة المستوى كالتى ينظمها الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومجموعة الثماني ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور هام في تنظيم الاجتماع الوزاري المعني بتمويل التنمية وتقديم الخدمات الفنية له، وقد عقد الاجتماع في أكرا، غانا يومي 30 و31 أيار/ مايو 2007، وكان موضوعه "الهيكل الأساسية من أجل النمو - تحدي الطاقة". واعتمد المؤتمر بياناً دعا فيه البلدان الأفريقية إلى تعزيز أطر التخطيط لمراعاة الاحتياجات من الطاقة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر فضلاً عن إدماج الطاقة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والقطاعية. وطالبوا أيضاً بزيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة في أفريقيا. وأسند المؤتمر أيضاً إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي التكليف بتوفير أمانة مشتركة لدعم سلسلة المؤتمرات ومساندة الدول الأعضاء التي تستضيف المؤتمر. ولتحقيق هذا

وكجزء أيضاً من استعراض الأمم المتحدة الإقليمي للتقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية، أجرت اللجنة دراسة استقصائية في البلدان الأفريقية. وتوضح نتائج الدراسة أن معظم البلدان الأفريقية ترى أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي فعله لتحقيق النواتج المتوخاة في توافق آراء مونتيري.

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية



التقرير السنوي لعام 2008



٦٢

وفيما يتعلق بالمبادرات الإقليمية، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم للجماعات الاقتصادية الإقليمية في صياغة برامج إقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولمواعاة سياساتها وأطرها التنظيمية. ومن بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي استفادت من هذا الدعم اللجنة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد المغرب العربي. وتشمل المجالات المحددة للدعم الذي قدم للجماعات الاقتصادية الإقليمية وضع أطر قانونية للتجارة الإلكترونية، وتحديد مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير المعلومات الجغرافية، وغيرها.

دعم الحوكمة الرشيدة

٦٣

خلال الفترة قيد الاستعراض، ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على صياغة سياسات وبرامج لتوطيد مؤسسات الحوكمة. وقد تم تحقيق هذا في معظمه عن طريق إجراء البحوث وإصدار المنشورات وتنظيم حلقات

٦٣

نظراً للدور الهام الذي تؤديه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، تم توجيه عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية خلال العام الماضي نحو تحسين قدرة البلدان الأفريقية على صياغة وتنفيذ وتنسيق وتقييم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة باستخدام المعلومات من أجل التنمية. ونتيجة للمساعدة التقنية التي قدمتها اللجنة، تمكنت ثمانية بلدان أفريقية من بدء أو توطيد عملية سياساتها الوطنية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد بدأت بعض هذه البلدان، بما فيها بروندي وسوازيلند وغامبيا بالفعل في تنفيذ خططها في هذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بتوعية الدول

الأعضاء بشأن أهمية المسائل الجنسانية في عملية سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، أجرت اللجنة دراسات قطرية بشأن الروابط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان الأفريقية، وذلك بغية بناء القدرات الأفريقية في مجال وضع أطر للسياسات لاستخدام واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التجارة.



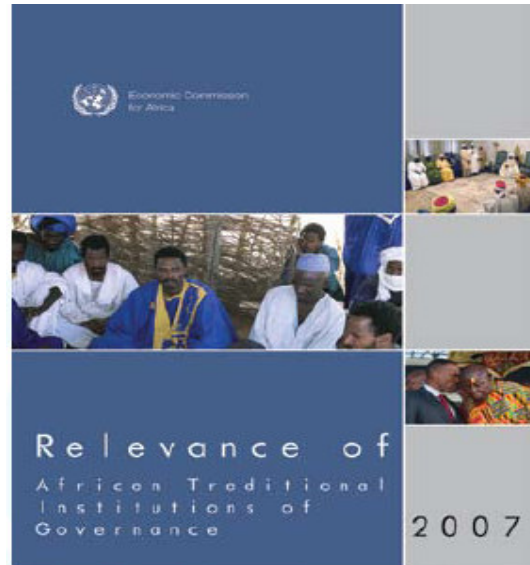
النتائج المحرزة في مجالات مختارة من عمل اللجنة



وفضلاً عن ذلك، واصلت اللجنة المساهمة في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران- وهي عملية تساعد القارة على التقدم بخطى أسرع نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشاركت بنشاط في بعثات استعراض أوفدت لعدد من البلدان خلال الفترة قيد الاستعراض، وستواصل تقديم الدعم التقني لبعض الاستعراضات الرئيسية الأخرى التي ستجري في عام 2008. ورغم أنه لم توقع أي مذكرة تفاهم رسمية بين اللجنة وأمانة الآلية، أخذت اللجنة خلال بعثات الاستعراض بزمam المبادرة في مجالات الإدارة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية-الاجتماعية والحوكمة السياسية لعملية الآلية. وللاستجابة على نحو منظم للطلاب المتزايد للحصول على دعم تقني، اتخذت اللجنة في أيلول/ سبتمبر 2006، الترتيبات المؤسسية اللازمة، لإنشاء وحدة مخصصة لدعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران داخل هيكلها التنظيمي. وواصلت هذه الوحدة تقديم خدماتها الاستشارية التقنية، وحلقات العمل التدريبية، والدعوة للعملية، وتطوير قاعدة بيانات للخبراء الأفريقيين المستقلين والمختبرين بشأن الحوكمة لأمانة الآلية. ويتطلب دعم اللجنة للآلية استخداماً كثيفاً للموارد ويستغرق وقتاً طويلاً. وحتى الآن، اضطلعت اللجنة بأكثر من 20 بعثة في إطار الآلية، اشترك في كل منها عدد من الموظفين واستغرقت فترات تصل إلى شهر، في بعض الحالات. وعن طريق هذه الأنشطة، أصبحت البلدان المشاركة في الآلية

العمل للتأكد من صحة النتائج الرئيسية التي خلصت إليها دراساتها. وفي هذا الشأن، شملت المسائل الرئيسية التي تناولتها اللجنة مكافحة الفساد، والاستفادة من مؤسسات الحوكمة التقليدية، والترويج لمدونات ومعايير الإدارة الاقتصادية وإدارة الشراكات، والأحزاب السياسية والحوكمة الرشيدة في أفريقيا.

وأقامت اللجنة أيضاً شراكة قوية مع المنظمات غير الحكومية الأفريقية ذات الصلة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحوكمة. وقد ساهم هذا في تحسين بيئة السياسات لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في البلدان الأفريقية. كما ساهمت هذه الشراكة في تعزيز الإحساس بالمسؤولية، في أوساط القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني، عن صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية.



التقرير السنوي لعام 2008



مسائل التكامل الإقليمي، وتعزيز القدرات وتقديم المساعدة التقنية للمؤسسات التي تدفع عجلة التكامل الإقليمي بما فيها الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والعمل في طائفة من الأنشطة والمبادرات العابرة للحدود في قطاعات عديدة حيوية للتكامل الإقليمي.

أكثر فعالية في التصدي لتحديات الحوكمة الرشيدة مما أفضى إلى تبني أفضل الممارسات في المدونات والمعايير.

تعزيز التكامل الإقليمي لدعم رؤية الاتحاد الأفريقي وأوليياته

وقد قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساهمات كبيرة في الجهود التي تبذل حالياً لترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا. ووفرت الطبعة الثانية من منشور اللجنة الرئيسي **تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا** الذي صدر بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، أساساً هاماً لبعثات ومشاورات الاتحاد الأفريقي التي أدت إلى اتخاذ مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في أكرا في تموز/ يوليه 2007 قراراً نهائياً بعدم اعتراف الاتحاد بأي جماعات اقتصادية إقليمية أخرى غير الجماعات الثماني المعترف بها حالياً. ويمثل هذا خطوة كبيرة في مسألة ترشيد هذه الجماعات التي ظلت مطروحة منذ أمد بعيد. وقد أجرت الطبعة الثالثة من التقرير تقييماً للتقدم المحرز في مواءمة هذه الجماعات لسياسات الاقتصاد الكلي ومدى الوفاء بالتزامات التوحيد النقدي في هذه الجماعات. والطلب شديد على هذا المنشور بوصفه مادة مرجعية رئيسية كما أنه يعد بمثابة قاعدة



عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدورة الخامسة للجنة التجارة والتعاون الإقليمي والتكامل في الفترة من 8 إلى 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2007 في مبنى مؤتمرات الأمم المتحدة في أديس أبابا. وكان من بين المشاركين عدد من الوزراء ونواب الوزراء. وقد اتخذت لجنة التجارة عدة توصيات تتماشى مع استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الرامية إلى دعم تنفيذ مسعى التكامل الإقليمي للاتحاد الأفريقي، تناولت البحث وتحليل السياسات بشأن



النتائج المحرزة في مجالات مختارة من عمل اللجنة



الطرق البرية. وفي مجال النقل أيضاً، ساعدت اللجنة ، بالعمل في إطار برنامج النقل لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الجماعات الاقتصادية الإقليمية في الترويج للمزيد من التنسيق في سياساتها وبرامجها المتعلقة بالنقل. بالإضافة إلى هذا، شاركت اللجنة بنشاط في تنفيذ برنامج عمل المآتي، وتجرى الأعمال التحضيرية كي تستضيف اللجنة الاستعراض الأفريقي لمنتصف مدة البرنامج في عام 2008.

وفي قطاع المعادن، أجرت اللجنة دراسات بشأن تركيزات المعادن في تنزانيا وجنوب أفريقيا وموزامبيق أدت إلى تحسين سياسات واستراتيجيات استغلال تركيزات المعادن. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة مساعدة تقنية لحكومتني أنغولا وليبيريا لإصلاح سياساتهما التعدينية والأطر القانونية والتنظيمية والأنظمة المالية لديها. وقدم دعم تقني أيضاً لمركز المعادن في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا.

ونسقت اللجنة أنشطة التعاون المشترك بين وكالات الأمم المتحدة في قطاعي المياه والطاقة لدعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا للاتحاد الأفريقي. وشملت بعض الأنشطة التي اضطلع بها ما يلي: بناء القدرات في تخطيط الطاقة، والمساهمة في أعمال لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (في الدورتين 14 و 15) وإجراء عدة دراسات.

معارف للدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الشركاء عن التحديات التي يواجهها التكامل الأفريقي، وأفضل الممارسات والحلول في هذا الشأن.

ومنذ نيسان/ أبريل 2007، اشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في تنظيم عدد من المؤتمرات رفيعة المستوى. وعلى الصعيد الوزاري ، تعاونت المؤسسات الثلاث في تنظيم مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل في كيغالي، رواندا في تموز/يوليه 2007. وتعاونت اللجنة أيضاً مع الاتحاد الأفريقي لتنظيم أول مؤتمر لوزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن النقل البري في دوربان في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، مما أدى إلى الالتزام بتحسين شبكات النقل بالطرق البرية في أفريقيا. وتم تنظيم عدة اجتماعات أخرى على مستوى الخبراء في قطاعات أساسية لعملية التكامل الإقليمي بما في ذلك النقل والمياه والطاقة والموارد المعدنية.

وشملت نتائج الاجتماعات المعنية بالنقل اتخاذ توصيات تهدف إلى تعزيز الهياكل الأساسية وإزالة الحواجز غير الطبيعية وتحسين الخدمات في النقل الجوي، وبالسكك الحديدية والبري والبحري فضلاً عن تحقيق السلامة في





المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

3 في إطار تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2006 وخطة أعمالها للفترة 2007-2009، ومن ثم تقرير الأمين العام عن تعزيز المكاتب دون الإقليمية، عزز مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا حضوره وزاد من فعاليته عن طريق إجراء مشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية (اتحاد المغرب العربي وتجمع الساحل والصحراء) وبالتركيز على إدارة المعارف. وحقق المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا نتائج هامة خلال الفترة قيد النظر. وعلى سبيل المثال، أفضت مناقشات جرت بين الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والأمين العام لاتحاد المغرب العربي واجتماعات متابعة عقدت بين موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واتحاد المغرب العربي إلى الاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم تهدف إلى تحديد إطار للتعاون بين المؤسستين. وفي هذا الصدد، تم تحديد الأنشطة التي ستضطلع بها اللجنة والاتحاد معاً في تعاون وثيق، في مجالات من بينها التكامل الإقليمي، والتجارة، وتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي، والتنمية الزراعية، والنقل.



2-3 الإنجازات الرئيسية للمكاتب دون الإقليمية في سياق خطة عمل الأمين العام

2 يعرض هذا الفرع الإنجازات الرئيسية للمكاتب دون الإقليمية في سياق تقرير الأمين العام عن تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

النتائج المحرزة في مجالات مختارة من عمل اللجنة

غرب أ.ق. ١	شمال أ.ق. ١	الجنوب أ.ق. ٢	شرق أ.ق. ١	وسط أ.ق. ١
Niamey, Niger	Rabat, Morocco	Lusaka, Zambia	Kigali, Rwanda	Yaoundé, Cameroon
				
Member Countries Burkina Faso, Benin, Cape Verde, Côte d'Ivoire, Gambia, Ghana, Guinea, Guinea-Bissau, Liberia, Mali, Niger, Nigeria, Senegal, Sierra Leone, Togo	Member Countries  Algeria, Egypt, Libyan Arab Jamahiriya, Mauritania, Morocco, Sudan, Tunisia	Member Countries  Angola, Botswana, Lesotho, Malawi, Mauritius, Mozambique, Namibia, South Africa, Swaziland, Zambia and Zimbabwe	Member Countries  Burundi, Comoros, Dem. Rep. of Congo, Djibouti, Ethiopia, Eritrea, Kenya, Madagascar, Rwanda, Seychelles, Somalia, Tanzania, Uganda	Member Countries  Cameroon, Chad, Congo, Gabon, Equatorial Guinea, Central African Republic, Sao Tome and Principe.

الاقتصادي عن غرب أفريقيا. وإجمالاً تتمثل أهداف البرنامج متعدد السنوات في دعم جهود بناء قدرات الجماعة بما يتماشى مع رؤيتها وخططها الاستراتيجية، وتعزيز التعاون بين المؤسستين بشأن مسائل التكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي.

ومن حيث تحسين التواصل فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في التنمية دون الإقليمية، شارك المكتب بصورة كبيرة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في تقاسم المعارف بشأن طائفة واسعة من المسائل من بينها استراتيجيات الحد من الفقر والمسائل الجنسانية وتغير المناخ. وقدم المكتب أيضاً

المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا

قام المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوضع وتوقيع برنامج تعاون متعدد السنوات كإطار لتعزيز التعاون بين المؤسستين. وفي سياق تنفيذ هذا البرنامج، قدم المكتب خدمات استشارية للجماعة في عملية التخطيط الاستراتيجي؛ وإنشاء منتدى أعمال غرب أفريقيا (عقد أول اجتماعاته بأكرا في تشرين الأول/أكتوبر 2007)؛ واستعراض مخطط التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي في الجماعة؛ وإنشاء وحدة وضع وتنفيذ برامج الجماعة مع التشديد بوجه خاص على خطة العمل قصيرة الأجل للهياكل الأساسية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ وإعداد التقرير



وعلاوة على ذلك، أجريت عدة مشاورات مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية تمخضت عن وضع تصور لبرنامج متعدد السنوات بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وأتاحت مشاركة المكتب في الاجتماعات النظامية للمؤسسات دون الإقليمية وتنظيم اجتماع لجنته الحكومية الدولية للخبراء، تقاسم المعارف بشأن السياسات والبرامج وساهمت في اعتماد وتنفيذ بعض هذه السياسات. وساهمت الشراكة المعززة بين المكتب والمؤسسات دون الإقليمية الرئيسية في اعتماد خارطة طريق لتحسين مناخ الأعمال التجارية في المنطقة دون الإقليمية، واستراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد للخطة الرئيسية للنقل في وسط أفريقيا من جانب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمكتب والدول الأعضاء، وبالمثل، أسفرت الشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن زيادة الموارد المالية لإعداد ونشر التقرير الاقتصادي عن وسط أفريقيا.

خدمات استشارية لمنتدى منظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا والشبكة النسائية للسلام ومنتدى المنظمات الحكومية الدولية في غرب أفريقيا.

المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عزز المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا شراكاته على الصعيدين دون الإقليمي والقطري لدعم الدعوة للسياسات ورسم السياسات وتنفيذ برامج التكامل دون الإقليمي في وسط أفريقيا. واضطلع بعدة أنشطة تتصل بعقد الاجتماعات النظامية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. كما اضطلع المكتب بعدة أنشطة مشتركة مع منظمات دون إقليمية من بينها: عقد منتدى بشأن الاستثمار؛ وإعداد منشور رئيسي؛ وتطبيق نظام المعلومات الجغرافية على الخطة الرئيسية للنقل في وسط أفريقيا؛ وتنظيم اجتماعات تتعلق بتنفيذ الخطة الرئيسية للنقل وحلقة دراسية إقليمية بالشراكة مع المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا لمنظمة العمل الدولية.



النتائج المحرزة في مجالات مختارة من عمل اللجنة



المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا

بتقارب السياسات في جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. كما نظم المكتب اجتماعاً دون إقليمي، في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، يهدف إلى صياغة برامج للشراكة. وحضر الاجتماع خبراء من جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، واعتمدوا عدداً من البرامج متعددة السنوات للاشتراك في تنفيذها مع المكتب. وصاغوا أيضاً مشروع مذكرات تفاهم تحدد طرائق التعاون في البرامج متعددة السنوات. واتخذ المكتب مبادرات لإدارة المعارف من بينها مشاركة الأدوات الإلكترونية مع بلدان شرق أفريقيا. ومن شأن بدء العمل بهذه الأدوات في نهاية المطاف أن يمكن هذه المنطقة دون الإقليمية من تحقيق هدف إنشاء محفل إلكتروني فيما بين الدول الأعضاء وبينها وبين المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا.

عزز المكتب شراكته دون الإقليمية بإجراء بحوث وتحليلات بشأن السياسات، وعقد مندييات إقليمية وتقديم خدمات استشارية لتعزيز بناء القدرات في الدول الأعضاء. ومن أبرز هذه الخدمات الاستشارية الدعم الذي قدم لرواندا للاضطلاع بالأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة وصل أفريقيا المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشروع قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عزز المكتب شراكته مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في رواندا عن طريق المشاركة النشطة في عدد من الاجتماعات وأعمال الأفرقة العاملة الهادفة إلى توحيد كيانات الأمم المتحدة في البلد. وتوجت هذه العملية بتوقيع اتفاق لتوحيد كيانات الأمم المتحدة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 بين فريق الأمم المتحدة القطري، الذي يضم المكتب دون الإقليمي للجنة لشرق أفريقيا كأحد الموقعين، وحكومة رواندا.

المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي

أحرز المكتب تقدماً في تعزيز الشراكات على الصعيدين دون الإقليمي والقطري لدعم الدعوة للسياسات ورسوم

وأجرى المكتب عدداً من الدراسات وعقد اجتماعات مخصصة للخبراء بشأن مواءمة السياسات من بينها الاجتماع المعني



والهياكل الأساسية والخدمات؛ والأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ والرصد والتقييم؛ وبرامج بناء القدرات في المجالات المحددة ذات الأولوية.

و هناك أنشطة أخرى اضطلع بها المكتب، في كثير من الأحيان بالشراكة مع شعب أخرى في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمات أخرى، من بينها مشروع " قياس القطاع غير الرسمي في أفريقيا" الذي اضطلع به مع المركز الأفريقي للإحصاء في مقر اللجنة ومنظمة العمل الدولية؛ وحلقة عمل بشأن "الاستفادة من الحوكمة التقليدية" عالجت دور الحوكمة التقليدية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي؛ وحلقة عمل بشأن "تحسين نوعية الانتخابات في الجنوب الأفريقي"، اشترك في تنظيمها معهد الانتخابات في الجنوب الأفريقي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. وقد اعتمدت حلقة العمل عدداً من التوصيات لتحسين النظم الانتخابية في المنطقة.

السياسات وتنفيذ برامج متعددة السنوات مع شركاء وأصحاب مصلحة رئيسيين، منهم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، سجل المكتب زيادة في مشاركة هؤلاء الشركاء وأصحاب المصلحة فضلاً عن وكالات أخرى في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في أنشطته. وفيما يتعلق بالبرنامج متعدد السنوات، أعدت خطة تعاون لتنفيذ أنشطة مخصصة لعام 2008 تشمل المجالات التالية: التجارة؛ وتحديات التنمية الجنسانية والأهداف الإنمائية للألفية؛ وتحديات التنمية الاجتماعية؛ والتعاون الإقليمي،







مرافق المؤتمرات بمباني اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: أعضاء الوفود أثناء إحدى جلسات مؤتمر العلم وأفريقيا

تعزيز المبادرات الهادفة إلى دعم برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تقييم عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتحسين أداء البرامج

المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط بهدف تصحيح مسار المعهد، وتقديم توصيات بشأن موقع المعهد في سياق التغير الحاصل في مجال توليد وإدارة المعارف الأفريقية. وكان الهدف من التقييم أيضاً تقديم أفكار عن كيفية تعزيز قدرة المعهد على الاستجابة لشئى اهتمامات البلدان الأفريقية وتلبية مختلف احتياجاتها وقد أكمل الفريق عمله بنجاح. وستقدم اللجنة نتائج الاستعراض إلى الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية التي ستعقد في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2008.

وباختصار، فإن عملية تصحيح مسار اللجنة، التي يجري حالياً توطيدها، بما في ذلك إجراء إصلاحات في عملياتها التنظيمية وثقافتها، تعد ثمرة للتقييمات المختلفة لأداء اللجنة وما تمخضت عنها من نتائج حظيت بتأييد هيئاتها الإدارية كما حظيت بتأييد الاتحاد الأفريقي.

تعزيز العمليات التنظيمية لتحسين الاستجابة لمتطلبات البرامج

في إطار توطيد جهود تصحيح مسار اللجنة، أحرز تقدم مطرد في إعادة تشكيل إدارة أئمن ما لدى اللجنة - وهي

أجريت تقييمات داخلية وخارجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤخراً. وفي أوائل عام 2006، استعرضت اللجنة توجهها الاستراتيجي وهيكلها التنظيمي وعملياتها التنظيمية والإدارية بغية تصحيح مسارها كي تستجيب استجابة أفضل للتحديات الناشئة التي تواجهها أفريقيا. وكان الهدف من التقييمات هو استخدام الدروس المستفادة والتوصيات الصادرة عنها كأساس لتحسين الأداء في المؤسسة. ونظرت الدورة التاسعة والثلاثون لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المعقودة في أيار/ مايو 2006 في النتائج الرئيسية لهذا الاستعراض وأيدتها تأييداً كاملاً. كما اتخذ مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقود في بانجول في تموز/ يوليه 2006، قراراً رحب فيه بالتزام اللجنة بتعزيز نفسها وتصحيح مسارها لمساعدة المنطقة بفعالية أكبر في رحلتها الإنمائية. وأعاد تأكيد الدور الهام للجنة بوصفها مؤسسة رئيسية وضرورية للأمم المتحدة في أفريقيا.

وثمة استعراض هام آخر أجراه فريق من خبراء الاستعراض الخارجيين في عام 2007 تمثل في التقييم المتعمق لأداء



تبذلها في مجالي إدارة المعارف وتحسين جودة المنشورات الداخلية، مما أدى إلى التنفيذ الكامل لنظام الوثائق الرسمية، واسترجاع وحفظ الذاكرة المؤسسية. وما زالت التوجهات البرنامجية للجنة تركز على الالتزام بجعل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منظمة قائمة على المعارف تحتل موقع الصدارة على صعيد الفكر الإنمائي في المنطقة وتمثل قوة حفازة وراء شبكة من الباحثين والممارسين ورسمي السياسات العاملين في مجالات إنتاج المعارف وتقاسمها ونشرها.

مواردها البشرية- كي تواكب عمليات الدعم الأخرى التي جرى تحسينها مثل الإدارة المالية، والخدمات العامة، ودائرة المنشورات وخدمات المؤتمرات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرها. وعلى سبيل المثال، تم، في مجالات دعم الشؤون المالية وتكنولوجيا المعلومات، تحسين مواعيد تجهيز المعاملات في المكاتب دون الإقليمية باستخدام أدوات إلكترونية شتى مما مكن هذه المكاتب من تحسين الاستجابة لمتطلبات البرامج المتغيرة عندما تظهر.

وقد وطدت اللجنة وعززت، من خلال تنفيذ مبادراتها لإدارة المعارف، الأساس لكي تصبح منظمة تستند إلى المعارف، وذلك باقتنائها للنظم والأدوات اللازمة لإدارة المعلومات، وبناء قدرات مواردها البشرية. وستستفيد اللجنة الآن من هذه الإنجازات لتقديم خدمات معرفية كفؤة لشركائها والمتعاملين معها، واستخدام موقعها كمركز للخبرة الرفيعة في مجال المعارف المتعلقة بتنمية أفريقيا. وسيستمر تعزيز محفل إدارة المعارف في اللجنة جنباً إلى جنب مع شبكات تكنولوجيا المعلومات الموجودة من أجل إدماجها في شبكة مشتركة مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية.

وفي إطار تحسين عمليات اللجنة لزيادة الفعالية التنظيمية والمساءلة، ينبغي فهم التطورات الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات في سياق الجهود الجارية التي تبذلها اللجنة لاعتماد نظم وأدوات جديدة للإدارة وتحسين النظم والأدوات القائمة، بما في ذلك تنقيح المبادئ التوجيهية لعملياتها الإدارية والمبادئ التوجيهية الفرعية للخدمات الاستشارية الإقليمية والسفر في مهام وسياسة الرصد والتقييم. وتشمل بعض أدوات الإدارة التي تم تطويرها بوابة المانحين، والنظام الإلكتروني لإدارة التعاون التقني، والنظام الإلكتروني لإعداد تقارير المهام، وغيرها.

مبادرة إدارة المعارف

وإجمالاً، فإن تنفيذ استراتيجية إدارة المعارف التي رأت النور منذ عام 2007،

خلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذت اللجنة مبادرات لتكملة الجهود الشاملة التي



تعزيز المبادرات الهادفة إلى دعم برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المعلومات، قامت اللجنة بتنشيط اللجنة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لها التي يرأسها الأمين التنفيذي؛ وتهدف هذه اللجنة إلى وضع وإدارة سياسات تطوير ودعم تكنولوجيا المعلومات داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتشمل أنشطتها وضع استراتيجيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وآليات للدعم، وخطة أعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإشراف على اتفاقات مستوى الخدمات، حيثما ينطبق ذلك. وتجري اللجنة، بدعم مالي من حكومة الهند، تقييماً متعمقاً واستعراضاً تقنياً كاملاً لأساليب عمل اللجنة والمتطلبات التقنية لأداء العمل من حيث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية

لتعزيز مراقبة إدارتها الاستراتيجية للموارد الخارجة عن الميزانية وكفالة تكامل تخطيط وميزنة وإدارة الموارد الأساسية والخارجة عن الميزانية، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لجنة استشارية لمسائل الإدارة والميزانية في عام 2006. وتشرف اللجنة على إدارة وتخصيص الموارد الخارجة عن الميزانية بذات العناية الواجبة التي تولى للموارد المتأتية من الميزانية العادية، وتكفل توزيع الموارد الخارجة عن الميزانية المرتبطة بالأولويات الاستراتيجية للجنة وللمانحين، وتشجع تنفيذ البرامج متعددة التخصصات.

يساعد اللجنة في الحصول على المعارف واستخدامها وتقاسمها بفعالية. وتكفل استراتيجية اللجنة إدارة المعارف بصفة خاصة أن تؤثر تأثيراً كبيراً على السياسات الإنمائية في أفريقيا عن طريق إيجاد جماعات من شبكات الممارسة والمعرفة، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية وإقامة الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة بشأن المسائل الفنية، بمساهمة الباحثين والممارسين وراسمي السياسات الرئيسيين في أفريقيا وفي العالم. وفي هذا الصدد، يتوقع أن تعمل المكاتب دون الإقليمية كمراكز للنهوض بمبادرة إدارة المعارف في اللجنة على الصعيد دون الإقليمي. وقد اتخذت خطوات لكفالة قيامها بهذا الدور بفعالية. ومن المبادرات الهامة الأخرى تعزيز الهياكل الأساسية لشبكة اللجنة لتنفيذ مبادرات تكنولوجيا المعلومات مثل سبيك iSeek والقاعدة الإحصائية، والبوابات الإلكترونية، ومحطات شبكة الإنترنت المخصصة لوضع النماذج الإحصائية.

تطوير تكنولوجيا المعلومات لزيادة الفعالية التنظيمية والمساءلة

في إطار الجهد الذي تبذله اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتطوير تكنولوجيا



المائة في عام 2006 إلى 8,5 في المائة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2007 (انظر الشكل 5). وفي عام 2007، تم شغل 45 وظيفة من الفئة الفنية، بما فيها مناصب برتبة مدير. وقد تم شغل 25 وظيفة منها عن طريق الترقية و19 وظيفة عن طريق التعيين من الخارج ووظيفة واحدة عن طريق الانتقال الأفقي. ويصبح معدل الشواغر 13 في المائة بوجود 9 وظائف جديدة من الفئة الفنية خلال فترة السنتين 2008-2009. إلا أنه يرتقب بلوغ معدل الشواغل المستهدف وهو 5 في المائة قبل نهاية عام 2008.

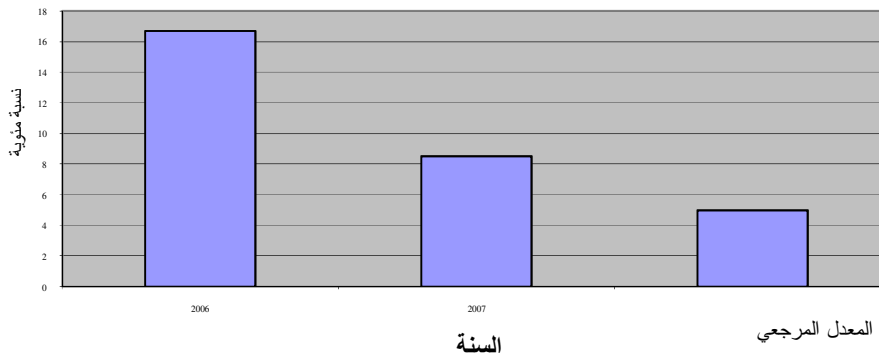
وتتعد هذه اللجنة، التي يرأسها نائب الأمين التنفيذي، اجتماعات منتظمة منذ إنشائها.

تعيين الموظفين وتنسيبهم خلال فترة زمنية مناسبة

فيما يتعلق بوضع التوظيف في اللجنة، بذلت اللجنة جهداً هائلاً لملء الوظائف الشاغرة في الأربعة عشر شهراً الماضية. وفي هذا الصدد، انخفض معدل الشواغر من 16,7 في

92

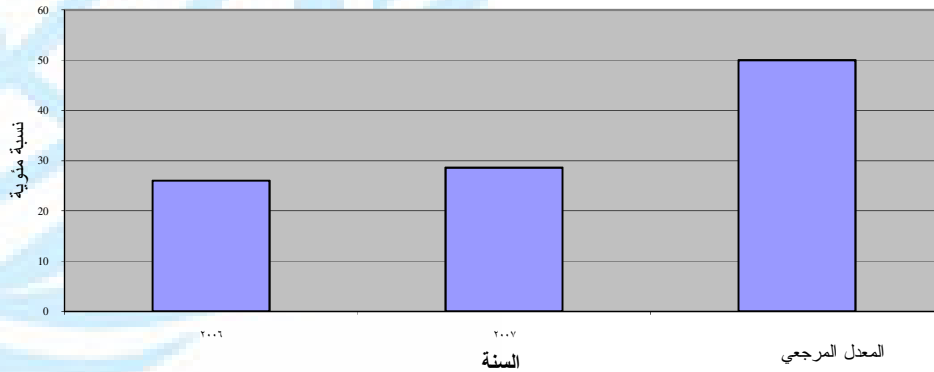
الشكل 5: اتجاه معدل الشواغر في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



6). وساعدت اللجنة مكتب إدارة الموارد البشرية في مقر الأمم المتحدة على إدارة امتحانات تنافسية وطنية في البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً في المنطقة، في شباط/ فبراير 2008. ويتوخى أن تتيح قائمة الناجحين في هذه الامتحانات تحسين التوزيع الجغرافي لموظفي اللجنة.

وخلال عام 2007، واصلت اللجنة أيضاً جهودها لتحسين التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين من موظفيها. وفي هذا الصدد، طرأت زيادة طفيفة في تمثيل المرأة، إذ تبلغ نسبة النساء 28,6 في المائة حالياً مقابل 26 في المائة في عام 2006 (الشكل

الشكل 6- اتجاهات تمثيل المرأة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



كانون الأول/ ديسمبر 2006 إلى 135 يوماً في كانون الأول/ ديسمبر 2007، مقابل فترة مرجعية تبلغ 120 يوماً.

ونجحت اللجنة أيضاً في تخفيض متوسط الفترة الزمنية لإكمال عملية الاختيار لشغل الوظائف الشاغرة من 178 يوماً في 31

